التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN: 2382-2643

مقاومة العنف ضدّ المرأة شمّاعة تُعلّق عليها إخفاقات النّظام

تونس تئن تحت وطأة نظام مأزوم

الأحد 21 ربيع الآخر 1442هـ الموافق لـ 6 ديسمبر 2020 م العدد 319 الثمن 700م

وفاة طبيب... ويستمر الاستهتار...

«قِفُوهُمْ إِنّهُمْ مَسْئُولُون»

السعودية توافق على استخدام طائرات يهود لمجالها الجوي

الأمم المتحدة أكبر متآمر على فلسطين وشعبها

فرنسا.. تجرعوا من مُرّ كأسكم

كلمة العدد

تونس تئن تحت وطأة نظام مأزوم

«الوضع الصحي ليس الأزمة الوحيدة التي تواجهها تونس وانما هناك أزمة اقتصادية واجتماعية وهذه الأزمات عمقتها جائحة كرونا وهي وليدة تراكمات وسياسات متتالية...» هذا ما اجتره رئيس الحكومة «هشام المشيشي» خلال كلمة ألقاها أمام البرلمان ولو حذفنا كلمة جائحة كورونا من كلامه لكانت كلمته نسخة مطابقة لتلك التي أدلى بها «حبيب الصيد» ومن بعده «يوسف الشاهد» ثم «الياس الفخفاخ» فجميعهم وصفوا الوضع بالمتأزم وكلهم حملوا من سبقوهم وزر تلك الأزمات ولعنوا السياسات المتبعة وتبرؤا من الفشل الذي راكمته حكومات سابقة، وحتما سنسمع من رئيس الحكومة الذي سيرث منصب «هشام المشيشي» نفس الكلام، سيأتي إلى البرلمان و يلقي باللائمة على من سبقه ويردد تكرارا ومرارا، البلاد تعيش في أزمة والوضع كارثي و... فكل حكومة جديدة تلعن أختها التي سبقتها بالإجرام في حق البلاد والعباد بإجبارهم على تجرع مرّ النظام الديمقراطي الوضعي واخضاعهم للعيش تحت وطأة أزماته التي لن تنتهي الا بأنهائه واجتثاثه من جذوره، فهذا النظام مأزوم بطبعه ولن يتغير الحال ما دام جاثما على الصدور. وما تشهده البلاد اليوم من احتجاجات عارمة يندرج في خانة المطالبة بمعالجة الأعراض والتغافل عن سببها ومصدرها فالاحتجاج على تفاقم البطالة لن يجدي نفعا لأن هذا النظام يعتبر البطالة أمرا طبيعيا وأقصى ما يمكن فعله هو التخفيف من حدتها دون القضاء عليها, والشيء نفسه ينطبق على المطالبين بجودة الرعاية الصحية والمؤسسات التربوية الصالحة لاحتضان أبنائهم غير تلك الاسطبلات التي أطلقت عليها الدولة اسم مدارس ومعاهد.

أما آفة الفقر, فالنظام الوضعي يرجعها إلى نقص الإنتاج والحقيقة عكس ذلك تماما, فالإنتاج متوفر والثروات طائلة لكن المعضلة في كيفية توزيعها بشكل عادل بين الناس فثروات البلاد مقسمة بين عائلات محددة و بين خزائن المسؤول الكبير ويكفي أن يتوقف الانتاج في قطاع الفسفاط أو البترول حتى تسمع العويل والنحيب بسبب المليارات التي ذهبت هباء، وبمجرد أن تعود عجلة الانتاج للدوران تختفي تلك الأرقام ويسكن ضجيج اللطميات وتعود أكذوبة تونس لا تملك ثروات والثروة الوحيدة التي منحها الله لها هي ذكاء أهلها وقدرتهم الخرافية على تحمل الصعاب والمشاق ومؤازرتهم لدولتهم, هذه الدولة التي تسهر على أمنهم وسلامتهم والدليل هو عدد البالوعات المزروعة في كل شبر وتركتها الدولة مفتوحة وتسببت في ازهاق الأرواح، ووفرت لهم مستشفيات حولها الاهمال إلى بؤر خطيرة على حياة المرضى والاطارات الطبية على حد سواء.

أما الأمن الغذائي فهو متوفر إلى درجة أن هذه الدولة الحاملة للواء النظام الديمقراطي ألقت بأطنان من القمح على قارعة الطريق وتركت الكمية ذاتها من الزيتون عرضة لتعفن بتعلة أن وفرة المحصول فاجأتها وفاقت طاقة استيعاب مخازنها ولذا لا ترى غضاضة في اتلاف ما زاد عن المحصول المعتاد، واللامبالاة هذه تنتهجها الدولة تجاه كل ما يتعلق برعاية شؤون الناس ولم تترك مجالا إلا ولطخته بأدران النظام الديمقراطي المأزوم، وأغرقته في مستنقعه العفن. هذا ولا يقدر النظام الديمقراطي على ألا يكون غير مأزوم لأنه منبثق من عقيدة تخالف الفطرة ولا تقر بالاحتياج للخالق, وكل أفكاره ومفاهيمه خاضعة للأهواء, وقوانينه لا تخدم الا فئة معينه من مرضى القلوب والعقول الذين زين لهم التشريع من دون الله وأداروا ظهورهم لأحكامه. ومأزوم لكونه أنتج دولة لا هيبة لها نتيجة غياب العدل في كل ما تقوم به. وهو نظام مأزوم لخلوه من محاسبة الحكام على كل جرم اقترفوه فهو يوفر لهم الحصانة والمناعة. هو نظام مأزوم لأنه لم يوفر ولو الحد الأدنى من الثقة بين الحاكم والمحكوم, كلّ يلعن الآخر وكل يكره الأخر والشيء المحبوب في ظله هو السلطة, الجاه والمال الحرام.

هو نظام مأزوم لأنه يوفر ارضية خصبة للفساد والافساد وملاذا آمنا لكل فاسد مادام كما أسلفنا الذكر لا مكان للمحاسبة بين دفتي دستوره ودهاليز مؤسساته المظلمة. لهذا كله هو نظام مأزوم. أما ما يحدث من أزمات كالتي عاشتها البلاد وتعيشها اليوم هي مجرد رجع صدى وظل عود يجب أن يكسر.

أ. حسن نوير

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي
لحزب التحرير/ولاية تونس

بث مباشر على قناة الواقية حول قانون الميزانية التكميلي لسنة 2020

استضافت قناة الواقية يوم الخميس 03 ديسمبر 2020 الأستاذ أحمد بن حسين عضو حزب التحرير والدكتور الأسعد العجيلي رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ولاية تونس للحديث حول قانون الميزانية التكميلي لسنة 2020 الذي صادق عليه البرلمان في 28 نوفمبر الماضي، وقد استهل البرنامج الأستاذ أحمد صابر بعرض بعض الأرقام المرعبة للاقتصاد التونسي وخاصة نسبة المديونية التي بلغت أكثر من 90٪ من الدخل الخام المحلي أي ما يقارب 100 مليار دينار، كما عرج على العجز في ميزانية 2020 الذي بلغ 11.4 مليار دينار وهو ما استدعى سن قانون جديد لسد العجز في ميزانية 2020، كما تحدث مقدم البرنامج عن حجم التداين الخيالي والمتوقع في ميزانية 2021 والذي سيبلغ 19.5 مليار مليار تقريبا منها 16.5 مليار دينار قروض أجنبية.

أزمة هيكلية

وقد كان التدخل الأول للأستاذ أحمد بن حسين للإجابة عن سؤال حول مدى وجاهة الرأي الذي يقول بأن أزمة الميزانية هي بالأساس أزمة هيكلية للإقتصاد التونسي أي متعلقة بمنوال التنمية الذي اعتمدته دولة الاستقلال في سبعينيات القرن الماضي وحول السبب الحقيقي للأزمة الاقتصادية والمالية العمومية.

وقد أكّد الأستاذ أحمد أن المشكلة الإقتصادية عموما والميزانية خصوصا يرجع بالأساس إلى خيارات تمت قبيل وبعد الاستعمار الفرنسي، عندما اعتمدت سلطة أحمد الصادق باي الإصلاح وسماحها بدخول السلع الأوروبية على حساب الإنتاج المحلي والالتجاء بالتالي للاقتراض الخارجي الذي انتهى بديون هائلة وفرض قانون الحماية وبسط النفوذ الفرنسي على تونس واقتصادها ومنذ تلك الفترة دخلت تونس في أزمة في الميزانية استمرت حتى بعد ما يسمى بدولة الاستقلال عندما اعتمد بورقيبة النظام الرأسمالي مع بعض القوانين الحمائية ثم ترقيع المنظومة الرأسمالية من خلال تجربة التعاضد التي فشلت، ثم تعمقت الأزمة بمجيء بن علي للحكم الذي وقّع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، تلك الاتفاقية التي أنهكت الاقتصاد التونسي ونوّه الأستاذ أحمد بأنه لو بقي بن علي في الحكم لجعل كل السلع الأوروبية تدخل للبلاد بدون جمارك، وهو ما تسعى لتحقيقه الدول الأوروبية اليوم مع حكومات ما بعد الثورة فيما يسمى باتفاقية الأليكا التي تريد فرضها على حكومات ما بعد الثورة.

تدخل البنك المركزي وسرقة مدخرات الناس

وفي إطار رده عن حقيقة الخلاف بين الحكومة والبنك المركزي وعن الرجوع للبرلمان لحسم هذا الخلاف، قال الدكتور الأسعد العجيلي، بأن هذا الخلاف حقيقي والغاية منه التنصل من المسؤولية للنتائج السلبية التي ستترتب عن تدخل البنك المركزي بالتمويل المباشر لخزينة الدولة، حيث نبه محافظ البنك المركزي مروان العباسي أن هذا الإجراء سيؤدي مباشرة إلى إشكاليات ارتفاع نسب التضخم وانخفاض قيمة الدينار.

وحذّر رئيس المكتب الإعلامي من أن توجّه البنك المركزي والحكومة بعد المصادقة على قانون الميزانية التكميلي هو تحميل الناس تكاليف أخطاء الحكومات المتعاقبة بسرقة مدخراتهم النقدية، مبرزا أن ضخ مليارات في السوق بدون زيادة في ثروة البلاد سيؤدي بالضرورة إلى غلاء الأسعار وتدهور في قيمة الدينار، ما يعني بالضرورة سرقة مدخرات الناس النقدية التي ستتآكل قيمتها الشرائية، ونصح الشعب التونسي بتحويل مدخراتهم النقدية إلى ذهب أو أراضي أو مباني أو غيرها من الأموال القيمة المنقولة والغير منقولة والتي لا تتأثر سلبا بالتضخم حتى لا يتعرضوا لسرقة مدخراتهم.

التجربة التعاضدية

وفي رده عن سؤال حول قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي صادق عليه مجلس النواب يوم 17 جوان 2020 وعن التجربة التعاضدية التي عاشتها تونس في سبعينات القرن الفائت، نفى الأستاذ أحمد أن تكون هذه الخيارات الاقتصادية مخرجا للازمة، فضلا عن فشل هذه التجربة التي لم تستفد منها إلا بعض العائلات، فإن الاشتراكية مرفوضة من الشعب ولا يمكن لها أن تنجح، كما أكّد أن في تونس لا يوجد مشروع حضاري واضح المعالم وأن الذي يحكم في تونس نظام مفيوزي تقوده مجموعة محدودة من العائلات التي تقاطعت مصالحها مع القوى الغربية وأصبح دورها تأمين مصالح الغرب مقابل بعض الفتات ولا يبقى للشعب إلا البؤس والفقر.

موازنة تقديرية تستوجب قانون ميزانية تكميلي

ثم تدخّل رئيس المكتب الإعلامي ليوضح أن قانون الميزانية التكميلي ليس أمرا خاصا بحكومات ما بعد الثورة، وإنما هو قانون يسن بشكل دوري كل سنة سواء قبل الثورة أو بعدها والسبب في ذلك أن الموازنة السنوية، هي موازنة تقديرية، أي أن أرقامها هي أرقام تقوم على توقعات، سواء في جانب الإيرادات أم في جانب النفقات، وهي سنوية من حيث المدة الزمنية، و بما أن تقديرات الإنسان وتوقعاته ليست دائما صحيحة لعجز الإنسان ونقصه، فإن الموازنة السنوية غالبا ما يحدث فيها عجز يستوجب قانون ميزانية تكميلي.

ثم وضح الدكتور أن هذا الأمر لا يحدث في الإسلام لأن في دولة الخلافة لا توضع موازنة سنوية، ولا يسن قانون لها، ولا تعرض على مجلس الأمة ؛ لأن المقابل لها هو بيت المال، وإيرادات بيت المال ليست تقديرية ولا هي أرقام متوقعة، بل هي أرقام حقيقية، تتعلق بأموال يتم تحصيلها حسب الأحكام الشرعية، وكذلك النفقات، فهي نفقات حقيقية، أنفقت فعلا بموجب أحكام شرعية دائمة لا تتغير بتغير السنين، أي أن بيت المال لا يشبه الموازنة بشكلها المعتاد، من أبواب وفصول ومفردات وإيرادات بيت المال ونفقاته، تمثل ميزانية دائمة يقوم ولي الأمر بتقرير فصولها ومفرداتها حسب الأحكام الشرعية.

التحرر من المؤسسات المالية

ثم عرّج الأستاذ أحمد بن حسين حول أثر المؤسسات المالية في تدهور الإقتصاد وانتشار الفساد وتغول بعض العائلات المتنفذة بسبب علاقاتها الممتدة إلى خارج الحدود، وبالتالي فإن أول خطوة يجب اتخاذها من أجل التعافي الاقتصادي هو التحرر من المؤسسات المالية الدولية حتى نملك قرارنا.

إيرادات دولة الخلافة

ثم ختم الدكتور الأسعد العجيلي البرنامج بالحديث حول واردات بيت المال الدائمة وملحقاتها وهي: الأنفال والغنائم والفيء والخمس والخراج والجزية والملكيات العامة بأنواعها وأملاك الدولة من أرض وبناء ومرافق وواردتها والعشور ومال الغلول من الحكام وموظفي الدولة ومال الكسب غير المشروع ومال الغرامات وخمس الركاز والمعادن ومال من لا وارث له، ومال المرتدين وأموال الصدقات - الزكاة - ثم الضرائب.

مبينا في الآن نفسه أن دولة الخلافة عموما لا تفرض ضرائب على رعاياها، لا ضرائب مباشرة، ولا غير مباشرة، أو تصاعدية، أو ضريبة رواتب وأجور، أو ضريبة أملاك مبنية، أو رسوما جمركية. هذا هو الأصل، أما الاستثناء، فهو فرض ضرائب على الأغنياء إذا لم تكف موارد بيت المال وعند فرضها لهذه الضرائب، ينبغي على دولة الخلافة مراعاة الكثير من الأمور يضيق المجال لذكرها، كما بين أن هذه الإيرادات هي إيرادات كبيرة جداً مقارنة بإيرادات الدول القائمة الآن وذلك لأن النفقات قليلة في ظل نظام الرعاية والكفاية الذي فصّله النظام الإقتصادي الإسلامي.

وفاة طبيب... ويستمر الاستهتار.

قفُوهُمْ إنّهُمْ مَسْئُولُون

توفي ليلة الجمعة 4 ديسمبر 2020 جراح مقيم بالمستشفى الجهوي بجندوبة وهو شاب في العقد الثالث من العمر بعد سقوطه من مصعد بالمستشفى الجهوي بجندوبة بعد ان ظن انه وضع ساقيه في المصعد لكنه كان فارغا. وحسب المعطيات الاولية فان الوفاة ناجمة عن سقوط من المصعد الذي به عطب بعد ان انزلقت ساقيه ليقع في اسفل المصعد من علو فاق العشرة امتار (الطابق الخامس) مما سبب له أضرارا جسيمة وجروح وكسور بجسده ووافته المنية .

وبحضور ممثل النيابة العمومية للمحكمة الابتدائية بجندوبة تمت معاينة الجثة وانتشالها من طرف اعوان الحماية المدنية بجندوبة لعرضها على الطبيب الشرعي.

هذا وقد تم فتح تحقيق جنائي واداري في الحادثة لتحديد اسباب الوفاة والمسؤوليات في حادثة اهتز لها المستشفى وأكدت مرة اخرى تقادم وترهل تجهيزات هذا المرفق الصحي وغياب الصيانة عنه.

وهنا وبكل إيجاز نتحدث عن الحادثة من جذورها ولنفهم الوضعية وأسبابها الرئيسية:

مشكلة هذا المصعد كغيرها من مشاكل المعدات والاسرة وغرف الايواء والاقسام الخ... هي تحيلنا على وضعية افلاس المستشفيات الجهوية وحتى الجامعية في بلدنا. وينضاف إليها مشكلة الإهمال وغياب المسؤولية عند القائم على الشأن الصحي من حيث عدم تسخير طواقم مراقبة دورية لتجهيزات وآليات المستشفيات والقيام باللازم فيها حتى تتوفر للأهالي القدر الأدنى من الحياة الكريمة والحقوق الدنيوية التي افتكتها منهم سياسات البيع والشراء في ذمم الحكام المتاجرة بالبلاد وما فيها من قبل من يقومون على شأنها.خصوصا وأن المصعد معطل منذ سنوات والدولة لم تقم بخلاص المزود لإجراءات إدارية. وبشهادة عدة خبراء وساسة مطلعين على الموضوع.

الاهمال وتحكم الفاسدين وعدم التفات الدولة لهذه المنشآت هنا مكمن الداء.

حس المسؤولية الاصل فيه ان يكون موجودا لدى الجميع من التقني الذي يقوم بإصلاح المصعد الى المسؤول عن الصيانة مرورا وحتى نصل الى اعلى سلطة في البلاد باعتبارها هي المسؤولة عن الصحة والرعاية الصحية وغيرها من مجالات رعاية شؤون الناس، كلما كبر المنصب كلما زادت المسؤولية.

لذلك لا يمكن الحديث عن اي مصيبة تقع في منشأة عمومية دون الحديث عن تقصير الدولة في حد ذاتها فلو حرصت هي لامتد الحرص لذلك التقني البسيط عبر سلسلة من الضغط يجعله يقوم بواجبه كما هو دون تقصير.

والحرص هنا ليس حرصا على الصيانة او على توفير المعدات والرصيد البشري فقط بل حرص على توفير ظروف العمل الملائمة وحرص على ردع الفاسدين وتنقية الإدارة من اللوبيات ودعم ميزانية المستشفيات في المناطق الداخلية... مات الطبيب والمهندس والشباب في البحر والمرأة في الأرياف وبقيت دار لقمان على حالها. انتم المسؤولون، وأهل تونس لهم من حق محاسبكم قدر كبير وواجب أكبر وأشد إلحاحا قبل أن تحل مصائب أكبر لا قدر الله.

أيها المسؤولون، أيها الحاضرون الغائبون، أيها الأحياء الميّتون:

لا تُشكلوا لجنة ولا تفتحوا تحقيقا، فجميعكم مشارك في الجريمة بصمته عن جرم هذا النظام وعن غياب سلطان الإسلام.

أيها الأطباء المقيمون:

إلى متى الصمت عن جعلكم في الواجهة بلا عدّة والإلقاء بكم في الهاوية بدل تكريمكم؟ أليس للأطباء دور في عملية التغيير؟ وهل ترضون بغير قلع هذا النظام المجرم من جذوره واستعادة سلطان الإسلام؟

إنمن يستحق إعلان الوفاة هو هذا النظام المجرم الذي تسبب في مثل هذه الحادثة المؤسفة والمؤلمة إلى أبعد الحدود.

هذا النظام القاتل، هو الذي يجب أن يدفن في مقبرة التاريخ عاجلا غير آجل، وإلا فالجميع مهدد بضنك العيش وموت الفجأة.

رحم الله قوما خافوا الله في رعاياهم

رحم الله عمرا الذي خاف ان تعثر بغلة في العراق فيساله الله لما لم تعبد لها الطريق يا عمر. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

نائب عن ولاية الكاف: "سنغلق فانة الغاز الطبيعي" وليتحمل المشيشي مسؤوليته

أكد النائب عن الكتلة الديمقراطية، حاتم بوبكري، خلال انطلاق الأشغال الجلسة العامة ليوم الجمعة 04 ديسمبر 2020 ،المخصّصة لمواصلة النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2021 وذلك بحضور وزير الصّحة والوفد الوزاري المرافق له، أن المعتصمين بولاية الكاف والمطالبين للتشغيل تم الإعتداء عليهم أمنيا، وفيهم من لديهم كسور، وفق تعبيره.

وأشار إلى أن هؤلاء معتصمين منذ 3 سنوات ولم يتم اتخاذ أي قرار أو إجراء لفائدتهم.

وأضاف بوبكري، أن رئيس الحكومة هشام المشيشي، خير استعمال قوة بوليس، مبينا وجود رسائل بعثت من ايطاليا والجزائر جعلت المشيشي يستعمل سياسة الانبطاح للأجانب، وفق قوله.

وأعلن النائب أنه سيتم غلق فانة الغاز الطبيعي بولاية الكاف، ولا يهمنا الازمة الديبلوماسية مع ايطاليا أو الجزائر، وفق قوله.

وقال: "المشيشي من أعلن الحرب فل يتحمل مسؤوليته".

وهنا نعلق فنقول: أولا لو كان للمعتصمين في مدينة الكاف وفي غيرها من تونس أدنى حساب لما تركوا شرع رب عليم قويم، قادر أن يكفل للجميع حقوقهم في مستوى عال من الكرامة والهيبة التي يرتضيها الله لعباده.

ولكن للاسف يا نائب"، أنتم جزء من منظومة التفقير والتنكيل بالشعب وشبابه، فعلى الرغم من الموارد المادية والبشرية الهائلةفي بلادنا، فإن غالبية الشعب يعيش في فقر مدقع، ويعجز المعيل عن تلبية احتياجاته الأساسية. فالبطالة الجماعية المتزايدة والهائلة، والزراعة والصناعة المتخلفة، والضرائب المعطّلة، والارتفاعات المستمرة في الأسعار، هي الدليل الواضح على سوء إدارة واستغلال حكومات بلادنا وسوء التوزيع الهائل لثروتنا. فالخدمات العامة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للناس اليوم هيل في حدها الأدنى أو حتى غير موجود على الإطلاق.

وما هي إلا نتائج للسياسات غير الإسلامية القائمة وفقاً لإملاءات الأجندة السياسية للدول الاستعمارية الرأسمالية التي يطبقها الحكام والمسؤولون, بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تفرض سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية المدمرة في بلادنا. تقوم أساسا على نزع الدور الرعائي للدولة وإخضاع الحكومات وطاقات البلاد وثرواتها لخدمة الشركات الخاصة ولوبيات النهب الرأسمالية.

فالحرب التي تتحدث عنها يا نائب قد فتحتموها جميعكم باستبعاد أحكام الله وشرائعه في تسيير البلاد واتباع شرائع من لا يرقب في أهل تونس إلا ولا ذمة, ولا يرى في وصاياه على حكم تونس إلا مصالح شركاته العملاقة واستمرار نظام حكمه المعادي للإسلام واهله عالميا.

والمسؤولية التي تحملها لرئيس الحكومة كلكم تتكبدون من وزرها نصيب.

فمن جانب الحكومة, فإن مرور هشام المشيشي إلى المطالبة ببسط سلطة القانون بالوقوة ومواجهة غليان الشعب واعتصامات الشباب بالعصا الأمنية يأتي أياما قليلة بعد إعلانه أن زمن التعاطي الأمني مع الاحتجاجات قد ولّى، مما يدل على حالة التناقض والضبابية التي تعرفها حكومته التي لم ترقى إلى دور إداريين أو حتى مسيرين وموقعين على ما يطلب منهم من كل ذي صولة على هذا البلد. فبالرغم من اجتماع المشيشي بوزيري الدفاع والداخلية وطلبه منهما تطبيق القانون بالقوة فان وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي رفض الزج بالمؤسسة العسكرية في الاحتجاجات، مشددا على أن الجيش ليس مسؤولاً عن حفظ النظام العام بل يتدخل بشكل خاص لحماية المنشآت عند خروج الأوضاع عن سيطرة قوات الأمن...

وكل طرف يريد الضرب بيد غيره اذ لا احد من المتصدرين للمشهد يريد تحمل المسؤولية، فالحكومة تريد ان تجد مبررات للتدخل الامني من خلال اظهار التدخل على انه بالتنسيق مع النيابة العمومية، وهو ما دفع بالمجلس الأعلى للقضاء الى التنصل بالقول بان النيابة غير مختصة وجعلت الملف يهم السلطة التنفيذية. ما قد يجعل الحكومة إلى أن تحاول التدخل تحت غطاء مجلس الأمن القومي وهو الامر الذي قد لا يقبله رئيس الجمهورية بصفته رئيس هذا المجلس.

ضمان الإسلام حسن توزيع الثروة بين الأفراد

مما جاء في الصفحة الحادية والخمسين بعد المائتين من كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النبهاني.

يقول رحمه الله: "إن ظاهرة سوء توزيع الثروة بين الأفراد، في مختلف دول العالم، من الحقائق الثابتة التي تنطق بها جميع مظاهر الحياة اليومية، في صراحة وفصاحة، لا تدعان كبير مجال للتدليل عليها، وإن ما يعانيه البشر من هذا التفاوت الفاحش في قضاء الحاجات، لا يحتاج إلى إظهار حدة هذا التفاوت وبشاعته.

وقد حاولت الرأسمالية معالجة ذلك فلم تفلح. والاقتصاديون الرأسماليون حين يبحثون نظرية توزيع الدخل، يهملون كل الإهمال سوء توزيع الدخل الشخصي، ويكتفون بعرض الإحصاءات من غير معالجة ولا تعليق. والاشتراكيون لم يجدوا وسيلة لمعالجة سوء التوزيع سوى تحديد الملكية بالكم. والشيوعيون جعلوا المعالجة منع الملكية.

أما الإسلام فقد ضمن حسن التوزيع في تحديد كيفية الملكية، وكيفية التصرف، وفي إعطاء من قصرت به مواهبه ما يضمن له تقاربا مع غيره ممن يعيشون في المجتمع، لإيجاد التقارب في توفير الحاجات بين الناس. وبذلك عالج سوء التوزيع.

إلا أنه مع وجود التقارب في قضاء الحاجات بين الأفراد، قد توجد ثروات كبيرة لدى بعض الأفراد. والإسلام لم يفرض التقارب بين الناس في الملكية، وإنما فرض استغناء كل فرد عن غيره، في حاجاته المعروفة بالنسبة له. "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى" رواه البخاري.

وهذه الثروات الكبيرة تهيئ لأصحابها فرض الادخار، وتساعد على اكتساب الدخول الكبيرة، فتظل الثروة الكبيرة موجودة حيث يكون المال الكبير؛ لأن المال يجلب المال، وإن كان للجهد أثر في اكتساب الثروة، وتهيئة الفرص لاستغلال الأموال، فلا يوجد منها أي خطر على الاقتصاد، بل على العكس تنمي الثروة الاقتصادية للجماعة، كما تنمي ثروة الفرد، ولكن الخطر إنما يأتي من النقود المكنوزة عند بعض الأفراد، من ذوي الثروات الكبيرة. فيهبط بكنز النقود مستوى الدخل، وتنتشر البطالة، ويصل الناس إلى حالة من الفقر، ولذلك لا بد من معالجة كنز النقود.

.....يتبع

أبو ذرّ التّونسي (بسّام فرحات)

رفع الحظر عن صلاة الجمعة

مناورة سياسيّة لتكريس البروتوكول الصحّي وحفظ ماء وجه

أثناء النّدوة الصحفيّة الدّوريّة لوزارة الصحّة المخصّصة لمتابعة الوضع الوبائيّ لفيروس كورونا المستجدّ التي انعقدت صباح الأربعاء 02/12/2020 بقصر الحكومة بالقصبة، أذن وزير الصحّة (فوزي مهدي) بعودة نشاط أماكن العبادة طبقا للبروتوكولات الموضوعة مع استئناف إقامة صلاة الجمعة ابتداء من يوم 04 ديسمبر وذلك بنسبة حضور لا تتجاوز 30 بالمائة.. وقد ثمّن وزير الشّؤون الدينيّة (أحمد عظّوم) هذا الإجراء وأكّد على ضرورة بذل كافّة المجهودات لإنجاح عودة صلاة الجمعة واحترام مقتضيات البروتوكول الصحّي الخاصّ (بالمعالم الدينيّة) - خاصّة التّحيينات المدرجة فيه - باعتبارها (قد انبنت على أسس علميّة وشرعيّة من الكليّات الخمس أقرّها أهل الاختصاص ومؤسّسة على مقصد شرعيّ ووطنيّ غايته حفظ النّفس البشريّة ومنع تفشّي الوباء).. كما دعا المديرين الجهويّين للشّؤون الدينيّة إلى حسن التّنسيق مع المنظّمتين الوطنيّتين (الكشّافة التونسيّة والهلال الأحمر التّونسي) فيما يتعلّق بتنظيم هذه العودة..وكان (مفتي الصحّة) قد سمح لدور العبادة بتاريخ 18/11/2020 باستئناف الصّلوات الخمس دون الجمعات، وكالعادة تولّى (وزير الشّؤون الدّينيّة) شرعنة هذا الإجراء التعسّفي مبرّرا إيّاه بالحفاظ على الأرواح البشريّة (خاصّة وأنّ الجمعات تشهد اكتظاظا ويؤمّها كبار السنّ ما يستدعي مزيد الاحتياط)..كما عزّا هذا التّعليق لفريضة الجمعة إلى حماية الإطارات والأعوان من مخاطر العدوى بفيروس كورونا مشيرا إلى أنّه (تمّ تسجيل خمس وفايات و108 إصابات في صفوفهم من بينهم 16 مؤدّبا ومؤدّبة).. وبصرف النّظر عن هذا التّبادل الصّفيق والمفضوح للأدوار بين الوزارتين ،فإنّ هذه الإجراءات المفصّلة خصّيصا على مقاس المساجد والمستهدفة صراحة لبيوت الله وشعائر الإسلام قد جاءت امتثالاً لتوجيهات منظّمة الصحّة العالمية :فقد حلّ بتونس أواسط شهر نوفمبر وفد من خبراء مكتبها الإقليميّ لشرق المتوسّط في زيارة استغرقت أسبوعا كاملا (للاطّلاع على الخطط المتّبعة لمكافحة الجائحة وتقييم نجاعتها وقاية وعلاجا)..وقد تضمّنت الزّيارة سلسلة من الاجتماعات بمسؤوليّ الوزارتين وزيارات ميدانيّة لبعض المؤسّسات الصحيّة تمّ خلالها تقديم (الملاحظات والتّوصيات وتبادل التّجارب والخبرات لمكافحة الجائحة) في تلطيف وقع للأوامر والتّعليمات والإملاءات ،ناهيك وأنّها تزامنت مع لقاءات ماراطونيّة لسفراء دول أوروبيّة بمسؤوليّ الوزارتين..

«فلاش باك»

وكانت وزارة الشؤون الدينيّة قد تكرّمت علينا إثر الموجة الأولى من وباء كورونا بفتح المساجد معلّقةً هذا (الفتح المبين) بكرّاس شروط من عشر صفحات (حاشا عينيكم) لم يجرؤ على مثلها هولاكو وجنكيز خان حين غزو المشرق الإسلامي، شروط تؤدّي عمليًا إلى خراب بيوت الله وتصفيتها ماديًا ومعنويًا بالتضييق على روّادها وتحييدها عن أبسط أدوارها وبالتأسيس لطقوس وصلوات بدعيّة على مذهب منظّمة الصحّة العالمية مخالفة للهيئة التي أمر بها الله ورسوله بما يؤدّي عمليًا إلى انتقاض آخر عروة من عُرى الإسلام مصداقًا للحديث الشريف (لَتُنتقَضُنّ عُرى الإسلام عُروةً عروة وكلّما انتقضت عروة تشبّث الناس بالتي تليها فأمّا أولاهنّ انتقاضًا فالحكم وأمّا آخرتهن انتقاضًا فالصّلاة) ودونكم هذه العيّنات المقزّزة التي تجعل من بيوت الله أشبه شيء بثكنة عسكريّة في ألمانيا النّازية (غلق الميضات ودورات المياه ومنع الوضوء في المسجد - تحجير استعمال المبرّدات والمكيّفات والمراوح - تعقيم اليدين وارتداء كمّامة وإحضار سجّاد خاصّ - منع استخدام المصاحف والمسابح - تباعد جسدي بين المصلّين مع تباعد الصّفوف - إقامة الصّلاة مباشرةً إثر الأذان مع التخفيف في الصّلاة - القدوم إلى المسجد قبل ربع ساعة من الصلاة ومغادرته مباشرةً إثر التسليم - الامتناع عن المصافحة والعناق والتقبيل والتجمّع داخل المسجد أو خارجه - تعليق الدّروس والمحاضرات والملاّت القرآنية إلى إشعار آخر).. وقد ذيّلت هذه القائمة بتهديد صريح للمصلّين (في صورة اكتشاف أي حالة إصابة بفيروس كورونا بين المصلّين فإنّه يُطبّق عليهم الحجر الصحّي الإجباري مع غلق المعلم الدّيني) بما يجعل من ارتياد المساجد مغامرة غير مأمونة العواقب ويُبقي عصا إغلاقها في يد السلطة تلوّح بها وتنفّذها متى شاءت..

تحيين خطير

النّسخة الجديدة لكرّاس شروط فتح المساجد - وإن كانت حافظت على جوهر النّسخة الأصليّة - إلاّ أنّها تناولتها بالتّحيين - زيادة وتنقيحا - بخبث ودهاء ومكر بما يؤدّي إلى تدعيمها وتكريسها :فالنّسخة الأولى اِستُهلِكت وامتُهِنت ومُيِّعت بمرور الزّمن ولم تعد مُلتَزَمة لا من قبل المصلّين ولا إطارات المساجد - إلاّ فيما شذّ وندر- في ظلّ تنامي امتعاض النّاس وملاحظاتهم المستهجنة وتعليقاتهم السّاخرة فاقتضى تحيينها بشكل يُكسِبها مزيدا من الهيبة والنّجاعة ويضمن تحقيق أهدافها المستهدفة لبيوت الله بالتخريب والهجران ويرسّخ فوبيا كورونا بين مرتاديها..وقد طالت هذه التحيينات الخبيثة المساجد (وجوب تطهير المعلم بما في ذلك مقابض الأبواب والشّبابيك والأرضيّات العارية يوميًا - رفع المصاحف والسّبح وحجر التيمّم والكتب والكراسيّ والزرابيّ وسائر التّجهيزات المنقولة - رسم علامات لتحديد مكان كلّ مصلّ..) وطالت المصلّين (الاقتصار على 30 بالمائة من طاقة الاستيعاب - عدم اصطحاب الأطفال - عدم ارتداء القفّازات - وجوب ارتداء الكمّامات - فرك اليدين بالمطهّر قبل الدّخول..) كما طالت أيضا الشّعائر المقامة (التّخفيف قدر الإمكان من الصّلوات الخمس - عدم تجاوز الجمعة خطبة وصلاة 10 دقائق..).. والأخطر من كلّ ذلك أنّ هذه التّحيينات ورّطت أعوان وإطارات المساجد في تطبيق البروتوكول الصحّي وزوّدتهم بصلاحيّات واسعة لحمل النّاس على احترامها والالتزام بها ،كما أطلقت أيدي المديرين الجهويّين للشّؤون الدّينية والوعّاظ المكلّفين بالإشراف على تطبيق الإجراءات ومتابعة تنفيذها ،حيث مكّنتهم من (الاستعانة بمن يرونه صالحا عند الاقتضاء) في إشارة إلى إمكانيّة الاستنجاد بالقوّة العامّة إن لزم الأمر..كما كرّست عسكرة المساجد وتعبئتها بفيالق (الصبابة والقوّادة) في إطار خطة مسجديّة جديدة (عون مسجدي) وقع تأثيثها بشباب الكشّافة المنحلّ المائع ومنتسبي المجتمع المدني العلمانيين واليساريين - إناثا وذكورا - للقيام بوظيفة مراقبة سير الحياة المسجدية، وأدخلت البلدية على الخطّ ومكّنتها من صلاحيّاتها مراقبة بيوت الله تمامًا كما تراقب مصبّات القمامة وأسواق الدّواب في إطار (الشفافية والديمقراطية التشاركية)..

إغلاق معنويّ

إن القراءة المستنيرة لهذا الفرمان المغولي التتري المنسوب إلى وزارة الشؤون الدينية وما حفّت به من إجراءات عملية ميدانية تجلي لنا بما لا يدعو مجالاً للشكّ أنّه لا ينظّم فتح بيوت الله - كما يدّعون له - بقدر ما يستهدف بشكل خبيث وممنهج إحكام إغلاقها معنويًا ليكون إغلاقها الماديّ أمرًا واقعًا ونتيجةً آلية طبيعية وشبه مطلب شعبي: فبالرّجوع إلى تلك الشروط نلمس بين ثناياها دون عناء إغلاقًا معنويًا معجّلاً يفضي إلى إغلاق ماديّ محكم مع تأجيل التنفيذ وبنظام القطرة قطرة.. فهذه الشروط الموضوعة - نظريًا - لتقنين فتح بيوت الله وحمايتها من انتشار فيروس كورونا هي - عمليًا - أخطر من الإغلاق نفسه وأفدح منه: فقد كان الإغلاق ظرفيًا مؤقّتًا مبرّرًا بظروف وبائية عالمية قاهرة، وكان الشعب رافضًا لهذا الإغلاق ممتعضًا منه متحدّيًا له مطالبًا بفتح بيوت الله مُمنيًا نفسه بمرور الأزمة منتظرًا ذلك بفارغ الصّبر..

أمّا مع هذه الإجراءات فسيتولّى الشعب نفسه بمحض إرادته هجران بيوت الله وتركها خاوية على عروشها بعد أن أُفرغت من محتواها ولم تعد تحقّق الجماعة واستحالت بيوتًا للشيطان: فتلك الشروط تستهدف التضييق على المصلّين وفرض حصار على بيوت الله وتحديد سقف بشري وعمري لمرتاديها وإقلاق راحتهم وتعسير تردّدهم عليها وإفراغ الصّلاة من محتواها وحرمان المصلّين من لذّة الجماعة برفع الخشوع والأجواء الروحانية عنها وتحييد المساجد عن أبسط أدوارها الدينية والإنسانية ثمّ إخافة النّاس من ارتيادها تحت طائلة الحجر الصحّي الإجباري والقوّة العامّة بما يؤدّي إلى تخريبها من الدّاخل وتنفير الناس منها ودفعهم دفعًا إلى هجرانها عن رضا وطيب خاطر.. باختصار شديد، إنّ هذه الشروط وما أدرج عليها من تحيينات هي مناورة سياسيّة لتكريس البروتوكول الصحّي في إطار منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه والسّعي في خرابها بما يحوّلها إلى (مغلقة في وضع مفتوح) ويسهّل على السلطة مهمّة إغلاقها نهائيًا..

مكره أخاك

كما أنّ هذه التّحيينات تتنزّل أيضا في إطار مناورة سياسيّة لحفظ ماء وجه السّلطة المترنّحة الواقعة بين مطرقة الاحتجاجات الاجتماعيّة السّاخنة وسندان ضغوطات الكافر المستعمر الدّافعة نحو استهداف شعائر الله: فقد تنامى امتعاض الشّعب التّونسيّ من تخصيص بيوت الله بالحظر واستثنائها من التّخفيف وتصاعد تحدّيه لقرارات السّلطة الجائرة لاسيّما مع شباب حزب التّحرير الذين أقاموا الجمعات وأمّوا النّاس أمام المساجد.. كما ارتفع منسوب التبرّم في صفوف الأمنيّين من المهمّات القذرة الموكلة إليهم تحت ضغط السّفارات الأجنبيّة والتّي أحرجتهم أمام أنفسهم قبل النّاس (منع نصرة رسول الله - منع صلاة الجمعة..) هذا إلى جانب التّململ الواضح والحرج الكبير الذي تعرّضت له الإطارات الدينيّة حيث أضحت غير قادرة على الدّفاع عن قرارات وزارة الشّؤون الدينيّة فضلا عن إقناع النّاس بها أو تطبيقها، وقد تُرجم ذلك عمليًا من خلال عشرات الوفود التي طرقت أبواب سلطة الإشراف للمطالبة بفكّ عقال المساجد والجمعات.. هذا الحراك المتنامي الذي ينذر بفقدان السّيطرة على الشّارع - شعبا ومعارضة وموالاة - دقّ ناقوس الخطر لدى الكافر المستعمر قبل الحكومة وأجبرهم - مكره أخاك لا بطل - على التّراجع التّكتيكيّ عن تلك القرارات الجائرة.. وللإيهام بسياديّة التّراجع تبادلت وزارة الصحّة ووزارة الشّؤون الدينيّة الأدوار في تنفيذه على مرحلتين وبنظام القطرة قطرة لامتصاص غضب النّاس، كما أوعزت حركة النّهضة للجمعيّات النّاسلة من جبّتها بالقيام بوقفة احتجاجيّة أمام وزارة الشّؤون الدينيّة سرعن ما استجيب لها، ثمّ انبرى فقهاء وزارة الشؤون الدينيّة ومشائخ وزارة الداخليّة يؤصّلون لكرّاس شروط فتح المساجد ملتحفين بالفكر المقاصدي بعد أن أخرجوه من رحاب مقاصد الشريعة السمحة إلى مقاصد الاستعمار ومخطّطاته الدّنيئة.. وقد نفى أحمد عظّوم في تصريح لتونس الرّقميّة بتاريخ 18/11/2020 تعرّض وزارته إلى ضغوطات للمطالبة بفتح المساجد مبيّنا أنّ القرار اتّخذته اللجنة العلميّة وأنّ وزارته قامت بجملة من الحوارات المطوّلة مع الأطراف المطالبة بفتح المساجد ودور العبادة من أحزاب وجمعيّات وأطراف سياسيّة.. كما حاول جاهدا دفع التّهمة أثناء تدخّله في النّدوة الصحفيّة الدّورية لوزارة الصحّة فألحّ على أنّ (السّلطة هي التي اتّخذت قرار الحظر وهي التي خفّفت منه وهي التي ألغته) في إشارة إلى دور ضغط الشّارع (والمجراب تهمزو مرافقو)..

تونس.. مشهد سياسي يُصنع لهدم آمال الناس في التغيير

عمر العربي

إنّ متابعة ما يجري في تونس تكشف أنّ المشهد السّياسيّ يتمّ تشكيله صنعا وهندسة وتخطيطا من وراء البحار أمّا القصر ومجلس النواب والوزارات فمجرّد واجهة توهم السطحيين بوجود دولة وسيادة والحقيقة أنّ لا دولة ولا سيادة إن هي إلا كيان هزيل يسيّره. «المسؤول الكبير» (على حدّ تعبير الرئيس الهالك الباجي قائد السبسي).

نعم المشهد السياسي في تونس ليس طبيعيا، فالقرار لا تصنعه السلطة القائمة إنّما هو مفروض من المستعمر الأوروبي وبخاصّة بريطانيا التي تمسك بخيوط اللعبة السياسية كلّها.

لقد أصبح تدخل المستعمر الكافر في تفاصيل الحياة السياسية أمرا واقعا تنطق به الأحداث ويراه الناس حيثما التفتوا في صغير القضايا وكبيرها، أمّا محترفوا السياسة فيفاخرون بدعم الدّول الأوروبيّة لهم، وأصبحت زيارة مسؤولي بريطانيا المجرمة وأمريكا الإرهابية وفرنسا القاتلة أمرا عاديا يتجوّل سفراؤهم في البلاد طولا وعرضا بلا حسيب أو رقيب.

هكذا أصبح تدخل الأجنبي في تونس مكشوفا مفضوحا، وقد كتبت فيه عشرات المقالات والتدوينات والتقارير، لكنّ الجديد والخطير اليوم أنّ المستعمر وهو يصنع المشهد السياسي في تونس صار أكبر تركيزه على هدم الآمال في التغيير الحقيقي والجذري.

الصراع الحضاري وخوف المستعمر من التغيير بالآسلام

النظام الرأسمالي اليوم يتردّى والعالم الغربي ينتظر لحظة الانهيار، على وقع الأزمات المتتالية فلا تمرّ أزمة حتّى تتلوها أخرى، تعصف بحضارة الغرب وقيمه ومبدئه، وها هي الشعوب الأوروبيّة والأمريكيّة تتحرّك ساخطة، رافضة للسياسات العاجزة عن حلّ مشاكله المتراكمة، خرجت الحشود إلى الشوارع والميادين في فرنسا وبريطانيا وأمريكا واسبانيا ... تنادي بشعارات مضادة صراحة للنظام الرأسمالي، خاصّة بعد جائحة كورونا التي جاءت لتعري بطلان فكر الغرب الرأسمالي وطريقة عيشه التي لا تليق بالإنسان.

أما في بلاد الاسلام فأصبحت سياسة الدولة الغربية الاستعمارية وتحكمها في مصير دول العالم الاسلامي مكشوفا مفضوحا خاصة في مناطق الثورات وأصبحت جرائم المستعمر في الأمة الاسلامية على ألسن الجميع من العامة والخاصة وسقط قناع الديمقراطية الزائف في العراق وسوريا واليمن وغيرها من بلاد الاسلام التي اصبح اهلها ينظرون الى المستعمر الغربي بانه عدو واصبحت محاولات التحرر منه جادة بائنة ظاهرة مؤثرة.

أصبح الصراع الحضاري بين امة الاسلام الثائرة والمستعمر الغربي المتآكل من الداخل واضحا جليا، يهيمن على الأحداث السياسيّة في العالم، مؤثرا في الساحة الدولية وشبكة العلاقات فيها.

الأمة الإسلاميّة اليوم ثائرة على حكام عملاء، تريد التخلّص من هيمنة المستعمر، تبحث عن حل وبديل وقيادة. في مقابل مستعمر مأزوم يفقد قوّته وسيطرته، يشهد ثورة أمّة في حجم الأمّة الإسلاميّة ترفض عملاءه وتأبى الخضوع لهم أو السير معهم. فيضع السياسات والأهداف ليحول بين هذه الامة وبين الإسلام والخلافة.

تونس جزء من أمة الاسلام وهي في قلب الصراع الحضاري مع الغرب. تعيش وضعية الارتهان التام للمستعمر الاوروبي وعلى راسه بريطانيا، لكنّ أهلها ما انفكّوا يؤكدون في كلّ مرّة وفي أكثر من حدث ومحطة أنهم يريدون الانعتاق والتحرر من ربقة الاستعمار، وقد اصبح الكلام على أن البلاد مستعمرة مختطفة ومنهوبة من قبل الشركات الاجنبية حديث النّاس اليومي. كما بينوا في مناسبات كثيرة أنهم يريدون الإسلام، لكنّ التشويش كثير والعبث السياسي يعصف بالأجواء.

أما المستعمر فالواضح أنّ البلاد تتفلّت من بين أصابعه فوعي الناس متنامي وتحركهم كثيف، وعملاء الاستعمار ضعفاء لا يقدرون على شيء، وهذا ما يفسره الظهور المكثف للسفيرة السابقة لبريطانيا وغيرها في اللقاءات المهمة وغير المهمة مع الرؤساء والوزراء، بما يعني أنّ بريطانيا اضطرت إلى كشف وجهها على غير عادتها.

أمام كل هذا وفي خضم السياقات الكبرى دوليا ومحليّا، بين أزمة الغرب وصحوة الأمة (ومنها أهل تونس) وفي خضمّ الصراع الحضاري، وأمام خوف المستعمر من تحرك الناس نحو التغيير الجذري بالإسلام والخلافة تأتي صناعة المشهد السياسي في بلادنا تخذيلا وإحباطا للعزائم وهدما للآمال في التغيير الحقيقي وقتلا لكلّ طموح.

صناعة المشهد السياسي في تونس

في هذا العنصر سنتحدث عن المشهد السياسي من ثلاثة محاور: تشكيل السلطة ووضعية الأحزاب والمنظمات السياسية ونظرة عموم الناس للمشهد السياسي..

تشكيل السلطة

المتابع لسياق تشكيل السلطة في شقيها رئاسة الدولة والحكومة منذ الانتخابات الاخيرة الى اليوم يرى أنها تتميز بعدم الاستقرار والارتعاش وسقوط الأقنعة.

أما على مستوى رئاسة الدولة فإن صعود ما يسمى بالتيار الثوري كان بارزا في شخصية الرئيس الحالي قيس سعيد وقد اعتبره البعض انه انتصار للثورة الشعبية على حساب الثورة المضادة وان انتخاب قيس سعيد هو بداية التغيير الجذري للبلاد (وإن كان انه يعطي حقيقة انطباعا على واقع الناس في تونس)، لهذا فان رئاسة الدولة اصبحت تعبر عن آمال الناس وارادتهم في التغيير ولكن هل انه حقيقة صعود لإرادتهم وتحركهم ام هو افشال لعزيمتهم وآمالهم في التغيير الحقيقي ؟؟

بعد وصول قيس سعيد إلى قرطاج اتّجهت إليه كل الأنظار، تنتظر قرارات جريئة ثورية وبداية جدية لمحاربة الفساد والمفسدين وخطوات عملية لنصرة الثورة ورجالها. لكنّ الرئيس الجديد بدأ مسيرته بإعلان واضح انه سيسير في طريق الاجندة الغربية فقد تعهّد باحترام الشرعية الدولية المزعومة التي تقنن لاستعمار الشعوب واغتصاب البلدان، ولم يخف الالتزام التام بدستور 2014 المضادّ لشرع الله والذي تمت صياغته تحت أنظار المستعمر وبأدواته. ومن ثم بدأت مسيرة السقوط الحر في مستنقع الارتهان لأجندة الغرب الكافر، الخطوة الثانية كانت تعيينه لعملاء صندوق النقد الدولي على رأس الحكومة (إلياس الفخفاخ) ومن لقاءاته وتفاعله الايجابي مع أنصار الثورة المضادة واستقباله لسفراء الدول الغربية المستعمرة حتى خرج علينا وصرح بان استعمار فرنسا لتونس وقتلها لآلاف الابرياء هو حماية ليس احتلالا.

هكذا بدأ بريق قيس سعيد بالانطفاء، وسقطت قيمته بين الناس وسقطت معها كل الشعارات التي رفعها خلال حملته الانتخابية من «الشعب يريد» وغيرها من الكلام الاجوف الخالي من المعاني العملية الواقعية. وأصبح الرجل مسجونا في قصره مكبلا بشرعية الغرب الفاسدة التي ارتضاها لنفسه ولبلده.

لذا يمكننا القول أنّ الغرب بإيصاله قيس سعيّد إلى قرطاج صنع سياقا سياسيا بدا جديدا (وما هو بجديد) ليجعل الناس في تونس تنتظر التغيير من العملية الانتخابية. أفرزت شخصا يقال أنه ثوري يريد التغيير والإصلاح، ثمّ تفاجأ أنّ الأمور على حالها لم تتغيّر بل ازدادت سوء تحت حكم هذا الشخص الذي اختارته لتشعر بثقل عملية التغيير بل واستحالتها.

هذا على مستوى رئاسة الدولة. أما على مستوى الحكومة ورئاستها فنذكر الآتي:

بعد انتخابات 2019 الاخيرة أصبح تشكيل حكومة في تونس عملا صعبا، اما استقرارها فيكاد يكون مستحيلا. فحكومة الفخفاخ تكوّنت بعد تجاذبات سياسية داخل البرلمان ومشاورات ماراطونية ثقيلة مملة، وتصريحات كثيرة ولكنّها لا تقول شيئا، ربط الجميع مصير البلاد بتلك الحكومة ثمّ منحت ثقة البرلمان، تحت ضغط المهلة الدستورية. نعم مرّت حكومة الفخفاخ أحد تلامذة صندوق النّقد وصاحب الرسالة السريّة إلى مديرته «كريستين لا غارد» سنة 2013 بتزكية من الرئيس الثوري قيس سعيد. ولم تغب سفيرة بريطانيا عن تشكيل حكومة الفخفاخ.

ثم ما لبثت حكومة الفخفاخ أن سقطت بعد استمرار المعارك السياسية الرخيصة داخل البرلمان وفي الوسط السياسي وعدم قدرة هذه الحكومة على صنع الاستقرار المطلوب. لتعود نفس المشاورات الماراطونية. ولتعاد نفس التجاذبات السياسية، لتنتج حكومة جديدة برئاسة هشام المشيشي لتتغيّر بعض الأسماء لكنّ الفاعل واحد «بريطانيا وسفارتها».

لم تكن المُماطلة في تشكيل الحكومة وضعا طبيعيا في تونس بل كان سياقا سياسيا مصطنعا.. هدفه عدم الاستقرار.

نعم ان هذا السياق السياسي يصنع تحت اعين الفاعل الحقيقي في تشكيل هذه الحكومات المستعمر الاوروبي وبريطانيا خصوصا فهو غير مستعد لوضع حكومة مستقرة تتحمل كل الملفات الحارقة في البلاد خاصة مع تدخل أمريكا الواضح في المنطقة ولأنه يعلم جيدا قوة الضغط الشعبي الذي يزداد وعيا وسخطا كل يوم.

ويبدو أنّ الهدف في ظلّ عدم وجود عملاء أقوياء قادرين على التسيير وضمان مصالح المستعمر، تيئيس الشعب وإحباطه حتّى يفقد الامل ويفقد الاتّجاه الصحيح، في انتظار عمليّة تطبخ على نار هادئة، هي عمليّة المصالحة الشّاملة التي يقودها راشد الغنّوشي المكلّف بمهمّة بريطانيّة مهمّة إعادة الحرس القديم رجال بن علي إلى الساحة السياسيّة، (وقد بدأ بمحمّد الغرياني أمين عامّ التجمّع الدستوري)، نعم يُراد إعادة أركان بن علي ليمسكوا البلاد من جديد، ولكن تحت غطاء المصالحة وإزالة الأضغان في سياق «فشل» الثوريين في تسيير البلاد، نعم سيؤتى بالتجمّعيين تحت غطاء المصالحة وبمباركة من حركة النّهضة ومن جمعتهم من الثورجيين، وذريعتهم في ذلك «إنقاذ أو المساهمة في إنقاذ» البلاد، وسيخرجون الأمر كتتويج لمسار «ثوريّ» شبيه بما حدث في جنوب إفريقيا حيث تمّ ترسيخ سلطة البيض الأنجليز على أراضي الأفارقة، بما يعني أنّ البريطانيين يستنسخون تجارب أخرى في تونس لإحباط النّاس وتيئيسهم من التغيير ومن الثورة كمقدّمة ليقبلوا الوضع الجديد القديم.

وضعية الأحزاب السياسية

أما بالنسبة لوضعية الاحزاب السياسية في البلاد فحدث ولا حرج فالوسط السياسي برمته قد ارتمى في أحضان المستعمر وجعل قبلته سفارات الدول الاجنبية المستعمرة يتسوّل على أعتابها الحلول والبرامج والمشاريع، يعمل تحت أنظار المستعمر بل بتدخله الواضح والمكشوف.

نعم وصل الوسط السياسي إلى الحضيض بمعاركه الرخيصة فانظر فلن تر إلا التلاسن والتصادم بين الكتل النيابية الحزبية والتنظيمات السياسية من اجل سفاسف الامور التي لا تعنى بالقضايا الحارقة في البلاد ولا بهموم الناس ومشاكلهم.

تراهم يتشاكسون ويتصارعون في المعبد الديمقراطي، ولكنهم وبقدرة قادر يجتمعون والمسؤول الكبير يجلسون معه ويتدارسون معه قضايا البلاد الكبيرة والصغيرة. فإذا كان جميع الوسط السياسيّ يدين بالولاء لأوروبا وبخاصّة بريطانيا ففيم صراعهم وعلام اتصادمهم. إنّه ترذيل للمشهد السياسي سمح لهم به المسؤول الكبير اصطناعا ومكرا لجعل الناس تكره السياسة وتفقد الثقة الأمل في الثورة والتغيير. وإذا زدنا

سقوط الأحزاب الثورية شكلا التي رفعت شعارات طرد فرنسا واسترداد الثروة ومحاربة الفساد في تحالف مع حزب قلب تونس وسيرها في طريق من سبقها من الأحزاب العلمانيّة العميلة تأكّد أنّ الجميع وقع في أحابيل المستعمر.

ليتبيّن أنّ الاحزاب في المشهد السياسي خاضعة للمستعمر يوظّفها لجعل الناس تفقد الثقة في العمل السياسي ومن ثمّ في التغيير.

نظرة عموم الناس للمشهد السياسي

في خضم هذا المشهد السياسي الذي تعيشه البلاد نرى موقف الرفض والسخط والغضب هو المهيمن على الناس ومشاعرهم. خاصّة بعد انكشاف خدعة الانتخابات ونتائجها وسقوط الوعود الزائفة. فعدم الثقة في المشهد السياسي قد طغى على عموم الناس وعدم الثقة في الأحزاب العلمانيّة بكلّ توجّهاتها قد أصبح واقعا يشهد وينطق به حديث الناس وتعاليقهم وأصبح الشعب في واد والسلطة في واد.

لكن, أيعني هذا أن المستعمر قد نجح في اخماد صوت الناس واخماد جذوة الثورة في قلوبهم وعقولهم؟ وهل يعني هذا أن الناس قد استسلموا وسلّموا أمرهم وبلادهم لهذه السلطة بعد يأس عانوه وإحباط وقعوا فيه؟ وأين مشروع الخلافة وحزب التحرير من كل هذا؟؟

ذكرنا في أول المقال السياق العام لصنع المشهد السياسي في تونس ألا هو الصراع الحضاري بين المستعمر الأجنبي الذي يخاف من تحرك الشعوب الإسلامية بالإسلام والخلافة, وتونس هي جزء مهم في هذا الصراع فكل محاولات المستعمر في وقف التحركات الشعبية هي للحيلولة دون عودة أهل هذه البلاد الطيبة بوصفهم جزء من أمة الإسلام إلى مشروع الخلافة بدولته وقيادته. وفي هذا الإطار تأتي صناعة المشهد السياسي في بلادنا لهدم آمال الناس في التغيير.

فلا يعني هذا أن المستعمر قد نجح في اخماد صوت الناس ولا هدم مشروع الخلافة, بل بالعكس فهو الذي يعيش الأزمة الخانقة العاصفة بقيمه ومبدئه الديمقراطي, يرى أن وضع المشهد السياسي في تونس أمام وعي الناس وغضبهم سيؤول حتما إلى التغيير الحقيقي فيسارع إلى جعل هذا المشهد محطما لآمالهم في العمل السياسي ظنا منه أنه سيحطم العقيدة الإسلامية في قلوبهم وأفئدتهم.

إن الإسلام اليوم هو محور الصراع فهو الذي من أجل عدم تمكينه توضع المخططات السياسية وتصنع المشاهد السياسية من قبل الكافر المستعمر في كل بلاد العالم الإسلامي ومنه تونس وأهلها الذين يحملون حب الإسلام في قلوبهم مع وعيهم على مخططات المستعمر. وهاهم يتابعون بكل رفض كافة الوسط السياسي بسلطته وأحزابه ويبحثون عن حل وبديل.

وأمام سقوط الوسط السياسي في دهاليز المستعمر المظلمة وامام انكشاف كل هذا للناس بالتفاصيل والبراهين وانعدام ثقتهم في الأحزاب بكل أطيافها ومقاطعتهم التامة للمنهج السياسي في البلاد, يبقى حزب التحرير هو الوحيد في تونس وغيرها يعطي النموذج الحقيقي للعمل السياسي الراشد في أمة الإسلام وهو الذي يطرح مشروعه الإسلامي بكل صدق وجرأة مع الناس والسلطة. ولهذا فالمستعمر يريد عرقلة عمله في تونس وذلك بإعطاء الاوامر لعملائه بالتعتيم على أعماله الظاهرة في الميادين واعتقال شبابه في غالب المناسبات والتضييق عليهم.

أمام سياق صنع المستعمر للمشهد السياسي في تونس لهدم آمال الناس في التغيير يعمل حزب التحرير على زعزعة ثقتهم في هذا المشهد برمته وذلك باعطاء البديل الصحيح الذي يخرج تونس من الأزمة الخانقة التي تعيشها, وزرع الثقة في هذا البديل السياسي بوصفه منبثقا عن عقيدتهم ودينهم. وعليه فإنّ الأمور ستتغير بحول الله لصالح الرجال في هذه البلاد لا لصالح العملاء اللصوص وخدمة لدين هذه الأمة لا لخدمة المستعمر وأجنداته الفاسدة وهانحن نعيش ارهاصات تغيرها. فما هذه الازمات التي تعيشها أمة الاسلام ومنها تونس وهذه الحرب على دين الله وشرعه ومساجده الا خوف من المستعمر على نظامه ونفوذه في بلاد الإسلام وماهي إلا ايذان بقرب التمكين لمشروع الخلافة الراشدة بحول الله.

«يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ».

صدق الله العظيم

الجمهوريّة

خَربت بك الدّيار وتعست أهاليها
حتّى بكى في ظلّك الكبار قبل ذراريها
وعَوَتْ في أرجائك الذّئاب الضواري وركضتْ
تهوي بأنيابها على كلّ نبع للحياة فتُفنيها
قتلت أبنائك في البحر غرقا
ومن بقيَ منهم مات في حفر مجاريها
الحكم في عرف قادتك غنيمة
يسعى اليها كلّ مجرم أفّاك ليجنيها
ساستُك مكتوب على جباههم
وبالخطّ العريض حاميها حراميها
شاد بك السفهاء وكلّ منحطّ فهم
وكلّ عميل بالذلّ سعي في فيافيها
ينشدون العزّة عند كلّ عدوّ
متربّص بالبلاد بلا ذمّة عندهم لأهاليها
رويبضة حكّامك وهم أراذل القوم
وقد سادوا وتحكموا في مغازيها
شهدَ لهم العدوّ بالرّضاوالقبول والترحاب
أين ما حلّوا في نواديها
نظامٌ مجرمٌ تربّص بأعظم أمّة
ليُذلّها بعد عزّ ويطمس معانيها
لكننّا والله قسما برب العزّة
لن نتركك يا امّة تحت أعاديها
سنقيم شرع الاسلام دين الله
في ظلّ خلافة تُعدْ للأمّة أمجاد ماضيها
تزيل الحدود بينكم وتعيد اليكم ثروتكم
وتقيم الصناعة في أرقى معانيها
وترصُ الصفوف حبّا وطاعة
للمجد نُعانق الآفاق في مراميها
وهذا حزب التحرير يناديكم
أن هلمّوا معنا نُزلْ دمع أمّة رقرقت في مآقيها
بالخلافة موعدكم حكم الدنيا قاطبة
كما وعد الرّحمن وهو وعد ليس بقاليها
فيا ربّ يسّر لنا طاعتك وثبّت أقدامنا
وتقبّل منّا فإنّا لا نبغ غير جنّتك نلاقيها

كتبها: محمد الأحمدي

اتفاقية إسطنبول لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي أم أجندة تخدم وترسخ أيديولوجية الشواذ؟

الأستاذة حنان الخميري
الناطقة الرسمية للقسم النسائي
لحزب التحرير في ولاية تونس

اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي أو «اتفاقية إسطنبول» هي اتفاقية أبرمها المجلس الأوروبي وفتح باب التوقيع عليها في 11 أيار/ مايو 2011م بإسطنبول، تركيا؛ إذ كانت تركيا أول دولة تُصادق على الاتفاقية لأنها كانت الحاضنة لها.

تدّعي الاتفاقية أنها تهدف إلى منع العنف ضد المرأة، وحماية الضحايا النساء لكنها تخفي في طيّاتها أجندة خطيرة لنشر وخدمة أيديولوجية الشواذ في العالم.

وقعت عليها 45 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وقدمت تونس سنة 2020 مطلبا للمجلس الأوروبي للانضمام لها وقد تمت الموافقة عليه.

رغم إثبات العديد من التقارير والدراسات والاستقصاءات حجم مشكلة العنف المسلّط على النساء في أوروبا وثبوت أن ذلك يعود لنمط عيش النظام الرأسمالي المتوحش بيد أن وزراء العدل للدول الأعضاء في المجلس الأوروبي انتهجوا سياسة ترقيع هذا النظام الذي زرع الكراهية والعنف في الأسرة والمجتمع معربين عن الحاجة إلى تطوير الحماية من العنف المنزلي، وخاصة ما يُسمى عنف (الشريك الحميم) منتهجين سياسة الهروب إلى الأمام، لا همّ لهم إلاّ استمرار النّظام.

تطبّق اتفاقية إسطنبول إطارا ونهجا قانونيّا شاملا لتطبيق بنودها، فبمجرد دخولها حيز التنفيذ يتوجب على الدول الأعضاء أن تلتزم قانونيا بمقتضياتها، أي أن الدولة الموقعة مجبرة على التنفيذ السريع لمحتوى الاتفاقية وستحاسب في صورة ما تراخت أو توقفت عن تنفيذ وتطبيق موادها، أي مصادرة مباشرة لعقيدة المسلمين ودينهم وإرادتهم.

الجديد والخطير: أن الاتفاقية تقوم كل موادها على مفهوم أحادي وهو أن العنف المسلط على النساء يقوم على أساس النوع (الاجتماعي) معتبرة أن العلّة الوحيدة هي عدم المساواة التّامّة بين النّساء والرجال، في تجاهل تام ومقصود للأسباب الحقيقية وهي انتشار المفاسد كالمخدرات والخمور والحريات الجنسية بسبب النظام الليبرالي المتبنى في الغرب.

وتحوي الاتفاقية مفاهيم خطرة وكلمات غامضة:

- النوع (الاجتماعي) أو الجندر.

- تربية التلاميذ والطلاب من مرحلة الحضانة إلى الجامعة على قبول ثقافة الشذوذ والمثليين.

- كلمات غامضة وفضفاضة كـ«عنف ضد المرأة» أو «عنف منزلي».

- تجرّم وتدين الأديان بصفة عامة والإسلام بصفة خاصة الذي تتهمه بتركيز دونية النساء من خلال ما يُسمى بالأدوار النمطية، أي تقسيم الله سبحانه وتعالى للأدوار بين النساء والرجال.

- تفتح الباب أمام منظمات المجتمع المدني المأجورة للتّغول على الحياة السياسية.

صور من حملة الأسرة المسلمة محصنة لا تحتاج لآتفاقيات تدّعي الخير وتنشر الخراب

اتفاقية اسطنبول هي تركيز للحواجز الاجتماعية

بقلم: الأستاذة سهام عروس

رغم أن الغرب اطمأن لما وصلت إليه المجتمعات في البلاد الإسلامية من تغريب وتفكك وانحلال بفضل ما نشره من فكر النسوية والحرية، إلا أنه ظل يراقب ويدرس كل حركة تنذر بصحوة للمسلمين أو يقظة فكرية تظهر ولو على فئة منهم، فالغرب متأكد من حتمية عودة المسلمين لسابق مجدهم وعزهم، ويعرف أن الآيات والأحاديث تخبر بذلك ويعمل جاهدا ليؤخر عودتهم لمكانتهم الأصلية ما استطاع؛ لهذا تكثر عندهم مراكز دراسة حركة الشعوب المسلمة لتحديد كيفية التعامل معها ويقومون بتغيير خططهم وأساليب تأثيرهم عليها.

ورغم أن حركة الثورات التي قامت في بلادنا منذ سنة 2011 كانت مفاجئة وغير متوقعة إلا أن الغرب سارع في احتوائها وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه أو أشد قسوة، لكن هذا لم يمنعه من زيادة الاحتياطات وأخذ التدابير التي تُحكم قبضته على المسلمين وتُخضعهم لسلطته وتمنعهم من الانعتاق من سيطرته.

فتقسيم سايكس بيكو مثلا، لم يعد كافيا في تفريق وحدة المسلمين، لهذا سارعت الدول العظمى إلى نصب حواجز عسكرية تضمن بفضلها عدم تمكن المسلمين من الالتحاق بالدولة الإسلامية في حال قيامها في قطر من الأقطار والحيلولة بينه وبين التحام القطر المجاور للدولة الناشئة. ففي تونس مثلا بني حاجز ترابي ومائي على الحدود الليبية التونسية، وأصبحت الصحراء منطقة عسكرية ممنوعة على التونسيين. وفي تونس كذلك يعقد الجيش والأمن اتفاقيات مع أمريكا وبريطانيا لحماية الحدود ولتسليح الجيش وللتحكم في العقيدة الأمنية وعقيدة الجيش. هذا ما كان ظاهرا للعيان لكن ما خفي علينا قد يكون أكبر وأخطر مما يركزه الغرب من حواجز عسكرية، هم يعلمون أنها لا تلغي قيام الدولة ولكنها تعيقها وتعطلها حين تقوم.

ولا يقتصر الغرب على تثبيت الحواجز العسكرية، فهم يولون اهتماما كبيرا للناحية الاجتماعية ويرون أنها لا تقل أهمية عن الناحية العسكرية وربما تكون أهم، خاصة أنه نجح منذ هدم الخلافة في إحداث تغيير كبير على نمط عيش المسلمين وطريقة تفكيرهم ووجهة نظرهم؛ ففكرة الحرية والمساواة وما دعت إليه الحركات النسوية من تحرير المرأة طبعت مجتمعنا بالطابع الغربي إلى حد بعيد، لكن ما بقي من بعض أثر للعقيدة ظهر في أول اختبار حين تسابقت النساء في تونس بأعداد كبيرة للالتحاق بجمعيات تحفيظ القرآن بعد السماح لها بالنشاط، وإقبال الفتيات والنساء على ارتداء الحجاب بعد إلغاء المرسوم عدد 108 الذي كان يمنع ويعاقب من ترتديه. أكد هذا للغرب أن العقيدة الإسلامية حية في نفوس المسلمين وأن المرأة التي شغلها بتحقيق ذاتها وبالمساواة فتخلت عن أسرتها وخرجت للعمل متبرجة معلنة الحرب على الرجل، قد تُراجع كل هذا وتعود بكامل إرادتها إلى الأحكام الإسلامية خاضعة راضية في أول عملية جرد جدية لما جنته من خيبات جراء انصياعها لأفكار غربية غريبة عنها مناقضة لعقيدتها منافية لفطرتها السليمة.

كل هذا وغيره جعل الغرب يتخذ أسلوبا جديدا للسيطرة على مجريات الأحداث، فكان إقرار حرية الضمير والمساواة التامة بين الرجال والنساء في الدستور مدخلا لمزيد من الإجراءات التحفظية اللاحقة.

ولم يدخر الغرب جهدا ولا وقتا، فسرعان ما صعدت اتفاقية سيداو إلى السطح وبدأ الحديث عنها وعن وجوب تفعيلها ومدى أهميتها يغزو كل المحافل والمجالس، حتى رفع الباجي قايد السبسي كل التحفظات عنها وتمت مناقشتها في مجلس النواب وصادق عليها المجلس، وأُدرجت في الرائد الرسمي للدولة تحت مسمى القانون عدد 58، وبهذا دق الغرب وتدا مهما في الحاجز الاجتماعي الذي يعمل على تثبيته بقوة كبيرة.

وها نحن اليوم ننتقل للحديث عن اتفاقية جديدة وخطيرة لما تحويه من قوة في الجانب التنفيذي، فاتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة "باتفاقية إسطنبول" تتميز عن "سيداو" بشدة التركيز على جانب الرقابة على الناحية التنفيذية حيث مكنت منظمات المجتمع المدني من دور المراقب والمتدخل في حال عدم الالتزام ببنود الاتفاقية ورفع القضايا في المحاكم الغربية كلما اقتضى ذلك. كما أن منح القائمين على الاتفاقية من الحصانة التامة وحرية التنقل والتدخل في كل الدول الموقعة عليها يجعل مجتمعنا رهين قراراتهم وآرائهم.

إن العاقل ليتساءل: لماذا بلادنا تسعى لتوقيع اتفاقية خاصة بالاتحاد الأوروبي وهي ليست جزءا منه؟ وما هو الداعي لهذه الاتفاقية وهي تشبه إلى حد كبير اتفاقية سيداو؟

والجواب على هذا، أن دولنا مستباحة ولا تملك إرادة ولا قرارا سياسيا، وأن الغرب اليوم يخطط للمدى البعيد، الذي يراه كثير منا بعيدا ويراه أصحاب البصيرة قريبا كما يراه الغرب المتوجس من قربه والعامل على الحيلولة دون تحقيقه.

فالاستخلاف الذي وعدنا به الله سبحانه وبشرنا به نبينا الكريم صلوات ربي وسلامه عليه بات قريب المنال والكافر المستعمر يحس قربه ويعد العدة لتعطيله ببناء كل هذه الحواجز.

ولئن كان الحاجز العسكري يحول دون اتساع الدولة حال قيامها فإن الحاجز الاجتماعي يعطل الدولة الإسلامية ويشغلها في حرب داخلية مع فئات مضبوعة بهذه الأفكار وتستعين بالغرب في نيلها وعدم التخلي عنها.

هذه الحواجز وإن كانت محكمة التثبيت إلا أنها لن تقف مانعا دون تحقق النصر إذا حان وقته فتنهار في وقت قصير ويظهر ضعفها أمام قوة وعدل الإسلام بإذن الله...

مقاومة العنف ضدّ المرأة شمّاعة تُعلّق عليها إخفاقات النّظام الرّأسماليّ ويُبرَّر بها فشله في قيادة العالم وحلّ مشاكل البشريّة

زينة الصّامت

الخبر:

عُقِد صباح يوم 2020/11/30 حدث افتراضيّ بعنوان "محبوسات ومحاصرات، التّصدي للعنف القائم على نوع الجنس والاتّجار بالبشر أثناء جائحة كوفيد19-" بمشاركة مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة و"مبادرة ناديا"، وبدعم من البعثة الدّائمة لجمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة لدى الأمم المتّحدة وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة. وقد جمع سفراء نوايا حسنة ومسؤولين ونشطاء مجتمعيون للحديث عمّا تتعرّض له النّساء من عنف متزايد في ظلّ الإغلاق الذي فرضته الجائحة على كلّ مناطق العالم. (أخبار الأمم المتّحدة)

التّعليق:

صرّح الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش أنّ النّساء في كلّ مكان أسوأ حالا من الرّجال، "وذلك ببساطة لأنّهنّ نساء"، مشيرا إلى أنّ المهاجرات واللّاجئات وذوات الإعاقة والنّساء من الأقلّيّات من جميع الأطياف يواجهن حواجز أكبر. وشدّد على أنّ "هذا التّمييز يضرّ بنا جميعا". وأضاف أنّ "عدم المساواة حيال النّساء يجب أن يخجلنا جميعا في القرن الحادي والعشرين".

وأطلقت أمينة محمّد - نائبة الأمين العام للأمم المتّحدة - مبادرة "بقعة ضوء" بالشّراكة مع الاتّحاد الأوروبّيّ والأمم المتّحدة، تهدف إلى القضاء على كافّة أشكال العنف ضدّ النّساء والفتيات بحلول عام 2030. وتُعدّ المبادرة أكبر جهد عالميّ وتعتمد على بناء شراكات مع أطراف متعدّدة، وتقدّم دعما واسع النّطاق لها، وتبلغ القيمة المخصّصة لدعم المبادرة نصف مليون يورو.

اتّفاقيّات تُعقَد ومبادرات تُطلَق وأموالٌ طائلةٌ تُصرَف بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التّمييز بينهما على أساس النّوع البشريّ، أهداف ترسم وبرامج توضع من أجل القضاء على الصّورة النّمطيّة للمرأة والأسرة، من أجل نشر ما يناقض فطرة الإنسان وطبيعته: تعمل هذه الاتّفاقيّات على أن يتحوّل المجتمع إلى خليط من الشّواذ الذين ينشرون ثقافتهم المقرفة العفنة النّابعة عن حضارة غربيّة فاسدة. واتّفاقيّة إسطنبول التي وقّعت عليها 45 دولة بالإضافة إلى الاتّحاد الأوروبّيّ، هي إحدى هذه الاتّفاقيّات التي تعمل على فرض قوانين ستهدم ما تبقّى من الأسرة.

لقد استُغلّت جائحة كورونا ووُظّفت في أغراض سياسيّة عدّة ومنها ما يهمّ موضوع المرأة، شغل الأمم المتّحدة الشّاغل ورهان نجاحها وتحقيق برامجها لعام 2030. فلقد أكّدت الأمم المتّحدة أنّ المرأة هي أكثر المتضرّرين من هذا الوباء بسبب الحصار والحظر الصّحّيّ الذي أرهقها والذي جعلها أكثر عرضة للعنف المنزلي.

نظرة سريعة على ما تعانيه المرأة في سوريا واليمن وليبيا وفي الأرض المباركة وفي كلّ البقاع نراها تتعرّض للعنف وتعيش حياة الذّل والهوان... إطلالة قصيرة على تقارير المنظّمة عن المعتّقات والمعتقلات في سجون الطّغاة وفي الملاجئ وكذا في بلاد الغرب التي تشهد تزايدا كبيرا في عدد ضحايا العنف المنزلي، فبحسب مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، تعاني واحدة من كلّ ثلاث نساء بالفعل من أشكال مختلفة من العنف في حياتها. وتموت غالبيّة ضحايا القتل من الإناث على أيدي شركائهنّ الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين. كما أنّ أكثر من 60 في المائة من ضحايا الاتّجار بالبشر هم من النّساء والفتيات، فلماذا المغالطة والتّضليل وحال المرأة يزداد سوءاً ليس بسبب كورونا بل بسبب هذا النّظام العاجز الفاشل الذي يحكمها في كلّ البقاع؟!

رغم تفاقم حجم مشكلة العنف المسلّط على النّساء في أوروبا وثبوته، ورغم أنّه قد تبيّن أنّ ذلك يعود لنمط عيشهم الرّأسماليّ، فإنّ سفراء النّيّة الحسنة يطيلون بسياسة ترقيعهم هذه عمر هذا النّظام الذي زرع الكراهيّة والعنف في الأسرة والمجتمع ويشجّعونه على الاستمرار في محاربة أحكام صافية نقيّة من لدن حكيم خبير. نسأل الله أن يعجّل بقيام دولة الإسلام حتّى تنصف المرأة بأحكام ربّ الأنام.

كلمة العدد الأخير من جريدة الراية الصادرة عن حزب التحرير

خرافة الدولة العميقة في مصر

الأستاذ حامد عبد العزيز

بعدما فشلت تجربة ما يسمى بالتيار الإسلامي (المعتدل) في الحكم، بدأ الحديث يكثر عن الدولة العميقة، ودورها في إفشال هذه التجربة، وبدأت تكثر المقالات والأبحاث التي تصف واقع الدولة العميقة وآلياتها في العمل. والحقيقة التي يتغافلها الكثيرون أن الذي أسقط (الحكم الإسلامي المعتدل) في مصر ليس هو الدولة العميقة، بل هي الدولة نفسها التي لم تزلها ثورة 25 يناير وبقيت موجودة وظاهرة لا تخطئها العين، فلقد أزيل رأس النظام المتمثل في شخص الرئيس لامتصاص الغضب الشعبي، وبقي النظام بكل مؤسساته ومفاصله قائماً، وهذا النظام هو الذي أفشل تجربة ما يسمى ب)الإسلام المعتدل(وأسقط أنصاره من الحكم، وهذه حقيقة يريد الكثيرون القفز عليها وتجاهلها عن قصد.

والآن بعد إقصاء هذا التيار في مصر بانقلاب عسكري، تم استدعاء فكرة الدولة العميقة، ليعلق الجميع عليها فشله، ويهرب من الأسئلة المهمة: ألا وهي: ما الطريقة الصحيحة لإزالة هذا النظام الظاهر أي الدولة العلمانية العلنية القائمة منذ هدم الخلافة وإزالة حكم الإسلام في مصر؟ وما هو السبيل الناجح للتغيير الحقيقي الذي يمكّن من تطبيق المشروع الإسلامي في مصر؟ أو بكلمات أخرى ما هي الطريقة التي يتم بها إيصال الإسلام إلى الحكم؟

إن الشيء الأساس الذي لم يستوعبه الإسلاميون الذين هرولوا إلى الحكم في نظام لم يسقط بعد، هو أن الدولة لا يمكن أن تتحمل هويتين، فإما دولة إسلامية تقوم على أساس الإسلام، وإما دولة علمانية تقوم على فكرة فصل الدين عن الدولة. والخطيئة الكبرى التي ارتكبها الإسلاميون هي تصورهم أن هناك هوية ما بين الهويتين وهي التي أطلقوا عليها (دولة مدنية بمرجعية إسلامية)، فمثل هذه الفكرة تعتبر فكرة خيالية لا يمكن أن توجد.

فالدولة بطبيعتها لا تقبل أن يكون لها رأسان، وإذا وجد مثل هذا فلا يمكن أن يكون الأصل، بل هو ظاهرة مرضية مؤقتة إلى أن يحطم أحد الرأسين الرأس الآخر، أو بالأحرى حتى يحطم الرأس الأصيل الرأس الغريب الذي ليس هو من جنس الجسم وطبيعته، وحتى هذه الحالة لم تحصل في مصر؛ لأن جسم الدولة لم يعش يوما بدون رأس، بل دُحرج رأس مبارك بعد أن تم تثبيت رأس المؤسسة العسكرية مكانه في الحين واللحظة، ولم يبق له إلا اختيار القناع المناسب للمرحلة؛ وقد كان القناع المقبول في مصر هو (الإسلاميون المعتدلون)، وما أسرع أن يضجر المقنع بقناعه فيلقيه جانبا أول ما يصل إلى بر الأمان، أي بعد إحكام السيطرة على الشعب. وهذا ما حدث بالانقلاب، حيث أزاح العسكر العلماني في قيادته الإسلاميين وما تصوروه حكما، وتبعه ما تبعه من عواقب ونكسات ما زالت مصر تئن منها إلى الآن.

إذاً التوصيف الدقيق لما حدث في مصر هو أن الدولة هي التي أزاحت الإسلاميين، وليس كما يحاول البعض تأويل ما حصل بأن الدولة العميقة هي التي حالت دون نجاح الإسلاميين في الحكم. ورغم أن أصحاب مشروع الدولة المدنية بمرجعية إسلامية، ليسوا أصحاب مشروع إسلامي حقيقي والمفروض أن ينسجموا مع الجسد الذي هو الدولة العلمانية كقدوتهم أردوغان، فلماذا أزيحوا وبقي أردوغان؟!

لا مجال هنا للمقارنة بأردوغان؛ الذي لم يجد حرجاً ليصرح في أرض الكنانة (بأنه مسلم يرأس نظاماً علمانياً تحت دستور علماني)، فكان بذلك منسجماً مع نفسه أولاً، ثم مع الدولة التي يحكمها، أي أنه كان رأسا أصيلة لجسد النظام العلماني التركي وليس مجرد قناع. أما صراعه مع الجيش فلم يكن صراعاً عقديا بل صراعاً على النفوذ داخل المنظومة العلمانية بسبب اختلاف الولاءات والتبعيات السياسية لا أكثر.

أما تجربة الإسلاميين في مصر فإنهم لم يستطيعوا حل مشكلة التناقض بين الجماهير العريضة التي تؤيدهم، لا لشيء إلا حباً في الإسلام، وبين النظام الدولي الذي أخضعوا أنفسهم له. وبرغم أنهم ليسوا في الحكم اليوم إلا أنهم أبوا إلا أن يؤكدوا أنهم ما زالوا يراهنون على النظام الدولي وعلى الرئيس الأمريكي القادم بديلا عن ترامب فخرجوا ببيانهم الهزيل لتهنئة بايدن! أضف إلى ذلك غياب التصور الكامل للحكم، مما سهل على الدولة اتخاذهم قناعا، نجح في إخفاء الوجه الكالح للنظام لفترة من الزمن. وبكلمات أخرى نجمل القول إن أصحاب مشروع الدولة المدنية بمرجعية إسلامية لم يمتلكوا أي مشروع للدولة لا إسلامياً ولا علمانياً! ناهيك أنهم لم يكونوا ليوم أو بعض يوم رأسا للدولة المصرية رغم تنازلاتهم الخطيرة في حق أنفسهم ومشروعهم.

إن أصحاب مشروع (الإسلام المعتدل) لم يكونوا بحاجة إلى هذه التجربة المؤلمة حتى يتم لفظهم لو أدركوا الطريقة الصحيحة للتغيير، والتي تهدف إلى بناء دولة، وليس مجرد استلام حكم، وهذه لا يمكن أن تتم إلا ببناء الأساس الفكري لهذه الدولة. والبناء الطبيعي لهذه الدولة يتم بحمل مشروع فكري سياسي منبثق عن عقيدة الأمة تتم الدعوة له بين الناس، حتى يصبح الرأي العام له. ليس هذا فحسب بل يتم تشكيل الرأي العام لهذا المشروع بوصفه واجباً شرعياً يجب على الناس العمل من أجل وضعه موضع التنفيذ، أو بكلمات أخرى يتشكل هذا الرأي العام عن وعي وإدراك، وليس مجرد انجرار خلف مصلحة، حتى لو تعلقت بتحسين سبل الحياة. إن الرأي العام المنبثق عن وعي، يجعل الناس يهبون للتغيير ويضحون بالغالي والنفيس من أجله لأنه قربة إلى الله تعالى.

حين تتم صياغة الرأي العام صياغة مبدئية، قائمة على العقيدة الإسلامية، يكون عندها التغيير من أسهل ما يكون، لأن هذه الدولة المسماة بالعميقة، أو حتى دولتها الأم العلمانية الظاهرة، ستصبح جسماً غريباً في المجتمع، وبالتالي سقوطها يصبح ضرورة ملحة لا يمكن أن ينسجم المجتمع معها. وعند ذلك سيكون العمل لإيصال الإسلام إلى الحكم بكسب الجيش لهذا التغيير لا الاصطدام معه، وبذلك يتبنى أهل القوة في هذه الحالة المشروع الذي تبناه الناس، ليس هذا فحسب بل سيبذلون في سبيله المُهج، ليس فقط لأن لهذا المشروع رأياً عاماً، بل لأنه المشروع الذي ينبثق عن عقيدة الأمة وهم منها، وبالتالي فهو المشروع الذي يحرر هذه الجيوش من التبعية للغرب ويعيدها جيوشاً حامية للعقيدة.

فرنسا..
تجرعوا من مُرّ كأسكم

الأستاذة دارين الشنطي

الخبر:

ذكر مراسل الجزيرة في باريس أن عشرات آلاف المتظاهرين يحتجون في ساحة لابستيه وسط العاصمة الفرنسية، وأن مواجهات وقعت بينهم وبين الشرطة التي طوّقت الساحة، ويرفض المحتجون بعض مواد مشروع قانون الأمن الشامل الذي يعاقب من يبثّ صورا لأفراد الأمن بسوء نية، ويرون فيه تهديدا للحريات العامة.

ويقول ممثلو النقابات والصحفيون فيفرنساإن هذه المادة ستلجم الصحفيين عن القيام بدورهم الرقابي على مؤسسات الدولة، ومن بينها جهاز الشرطة.

حيث حمل الكثير من المحتجين لافتات كتب عليها "من سيحمينا من الشرطة؟"، و"أوقفوا عنف الشرطة"، و"ضرب الديمقراطية " الجزيرةنت

التعليق:

حيث تنص المادة 24 من القانون الجديد "الأمن الشامل" على عقوبة بالسجن سنة، ودفع غرامة قدرها 45 ألف يورو لمن يبث صور عناصر من الشرطةوالدرك بدافع سوء النية، وتقول الحكومة إن هذه المادة تهدف إلى حماية العناصر الذين يتعرضون لحملات كراهية ودعوات للقتل على شبكات التواصل مع الكشف عن تفاصيل من حياتهم الخاصة.

وأيضا يضع مشروع القانونإطارا لاستخدام كاميرات المراقبة والطائرات بدون طيار لمكافحة الإرهاب ومراقبة المظاهرات.

ومن المنتظر أن يقدم مشروع القانون في كانون الثاني المقبل لمجلس الشيوخ الغرفة العليا للتصويت عليه وفي حال تمريره من المنتظر أن يطرح ثانية للتصويت أمام البرلمان، وما زاد في حدة الاستنكار عند نشر صور كاميرات مراقبة تظهر 3 من الشرطة يعتدون بالضرب المبرح على منتج موسيقى من أصول أفريقية.

إن فرنسا اليوم تعاني هي ودول أوروبا قاطبة أزمة اقتصادية وأزمة ديمقراطية لأن النظام الديمقراطي أصلاً لا ينتج اقتصادا عادلا، ناهيك على أن الديمقراطية هي كذبة بان عوارها حيث إنها لم تمارَس كما تبين ولم تكن أصلا إلا غطاء. فإن الغرب وأوروبا تسمح بمنافسة بين حزبين أو أكثر، ولكنها لا تسمح بتكتل مجتمعي طبقي ضد الفئات الحاكمة والأثرياء من مالكي الاقتصاد والمتحكمين في صياغة العملية السياسية.

لماذا اليوم يوضع مثل هذا القانون للتصويت وتفعيله؟

لأنهم على علم تام بما هم مقدمون عليه في أزمتهم الاقتصادية التي هي أصلا نتاج لنظام فاشل استغلالي حول المجتمع إلى طبقات ولعلمهم أن الإعلام الموجه بدأت تتناقص فعاليته في التحكم بوجهة نظر المتابعين له لما فتحت التكنولوجيا من أبواب واسعة للانطلاق لحرية التعبير الحقيقية.

إن حكومات الغرب لا تختلف سياساتها في التصنيف والحصار وتفتيت قوى الاحتجاجات الشعبية عن غيرها من ممارسات أشد قسوة في الدول العربية لأن أصحاب القرار في اتخاذ مثل هذه الإجراءات مصدره واحد، وغايته واحدة، نعم، تحاول فرنسا وغيرها تحويل دفة الصراع بين الصراع الطبقي وأزمة الاقتصاد، وأزمة الديمقراطية وغيرها من الأزمات التي يغرقون فيها إلى صراع ديني وتحويل مجرى الغضب نحو المسلمين وكأنهم هم من جلبوا الديمقراطية وكأنهم هم من أوجدوا الفساد الاقتصادي الناجم عن النظام الرأسمالي والفساد الإداري الذي هو من النظام الرأسمالي نفسه، ولكن وعي المسلمين والتزامهم بأحكام دينهم وضبط الانفعالات يحول دون نجاح هذه الفئة الحاكمة في تحويل الصراع.

لذلك على جميع المسلمين في الغرب قاطبة أن يفصلوا في نوعية الخطاب فهناك خطاب للحكام وطبقتهم وتبيان فساد معتقدهم ونظامهم الرأسمالي وجشعه، وماذا جلب للشعوب الغربية قبل الإسلامية... وهناك خطاب موجه لطبقة الشعب الذين هم أصلا لا يعلمون عن الإسلام شيئا، وأيضا تبيان فساد ما يعيشونه وربطه بما ينص عليه الإسلام وتوضيح أننا وهم في مستنقع الرأسمالية الذي ولّد لنا الشقاء والضنك في العيش وأنه يجب لفظ هذا النظام واستبدال ما يناسب حياتنا كبشر به، وليس كعبيد لفئة صغيرة تحاول السيطرة على مقدرات العالم.

يا أيها العقلاء حول العالم! ألم يحن الوقت لكي نحاول أن نرى من خلف الستار ولا نجعلهم يخدعوننا أكثر وأكثر ويبثون بيننا العداوة والبغضاء وهم أصل الفساد؟!

إن اليوم هو يوم التغيير ليس على مستوى فئة معينة! بل على مستوى العالم، فيجب على أفراد هذا العالم لفظ وتغيير النظام العالمي المتمثل بالرأسمالية الجشعة التي سحبت العالم أجمع إلى حافة الانهيار التي لا مفر من الوقوع بها، لذلك وجب أن تتضح الفكرة ولا نقع في المحظور مرتين بل وجب تغييره إلى ما هو خير للبشرية وإلى ما يجلب لها السعادة وهناء العيش.

أيهاالمسلمون:إلى متى سنبقى هكذا خاضعين لحكمهم وإذلالهم؟! والمشكلة أننا نعلم تماما في داخلنا أن الحل الوحيد هو الإسلام، الحل الوحيد الذي سينجينا من كل هذا العذاب والضنك، كل واحد منا يعلم في داخله ومتيقن تماما أن دين الله هو الوحيد الذي يعزنا وينصرنا بوصفنا مسلمين وهو المنقذ الوحيد للبشرية.

فكيف عندما نرى دولهم وأنظمتهم وحياتهم كلها تنهار أمامنا وتتصدع جدرانها؟

سارعوا إلى نصرة دينكم وضعوا أيديكم في يد حزب التحرير الذي كان وما زال معكم واقفا كأب ناصح يقوم بتوعيتكم ونصحكم ليل نهار.

أصبحت أصواتنا تملأ أرجاء العالم، فمن منا لا يعلم بحزب التحرير؟ ومن م نا لم يسمع بحزب التحرير وهو يصرخ لتوعية الأمة لما يجري حولنا من مؤامرات تسعى حثيثة لتدمير أعظم أمة على الأرض؟

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾.

قيس سعيد لمجلس الأمن "نحن على التبعية السياسية ثابتون"

أ.محمد السحباني

قال قيس سعيّد خلال كلمة ألقاها يوم الجمعة 04/12/2020، عبر تقنية الفيديو، في جلسة النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن حول التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية "إن الوضع المعقّد والمتشعب في إفريقيا، يقتضي التسريع في تطوير علاقات التعاون والتكامل بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، حتى تتوفّر لشعوب القارة آليات مشتركة لمواجهة تحدّيات السلم والأمن المتزايدة والمتفاقمة، ولتنسيق الجهود في إدارة الأزمات ودفع مسارات تسويتها وتغليب الحلول السياسية وتطوير استراتيجيات لتحقيق الأمن وبناء السلم واستدامته في مراحل ما بعد النزاع وأكد قيس سعيد أن القارة الإفريقية تعاني، منذ عقود، من انتشار بؤر توتّر وعنف ونزاعات وعدم استقرار، تجاوزت تأثيراتها وتداعياتها الإقليم المباشر، لتطال الأمن والسلم الدوليين.

لقد أصاب قيس سعيد في توصيف واقع القارة الإفريقية من خلال الإشارة إلى النتائج التي يحسها جميع الناس فالجميع يكتوي بنار الحروب والجميع كذلك يبحث عن السلم، إلا أنه أخطأ في توصيف العلاج، وقد يكون الخطأ متعمدا وهو التضليل السياسي بعينه الذي لا يجيده إلا الماكرون بالسياسة والذين يمتلكون قدرا كبيرا من المراوغات الخبيثة لحرف تفكير الجماهير المكلومة عن الحل المناسب لمشكلاتهم. كما قد يكون توصيفه للعلاج حالة طبيعية لسياسي تشرب أفكار السياسة الدولية في النظام الرأسمالي، يتقن لعب الدور الذي أوكل أليه فلا يحيد قيد أنملة عن معالجات ذاك النظام. وفي الحالتين نقول يا خيبة المسعى حين تكون معالجة مشاكل القارة الإفريقية بالسم الزعاف نفسه الذي أوصلها إلى هاته الحالة من التناحر والتفكك والفقر الذي ينفخ بطون الجياع حتى تنفلق في صحراء الوهم السياسي وها هو سعيد يقولها ملء شدقيه "ليس لكم إلا الرأسمالية ومنظمة الأمم المتحدة" ولنا في هذا ملاحظات.

الملاحظة الأولى

قيس سعيد ليس ثوريا ولا هم يحزنون، إنما هو امتداد طبيعي لمن سبقه من الحكام، غير أنه تسربل بنتيجة الانتخابات الرئاسية التي تم فيها "تزوير عقلية الناخب لا تزوير الانتخابات" كما يقول هو بنفسه ذلك، وحيث إن جسد العلاقات الدولية لا يحتمل أي دخيل على أفكاره السياسية ولا يرضى أن يصل إلى سدة الحكم إلا من كان يؤمن بفكرته ثابتا على طريقته، فان قيس سعيد من جنس الفكرة الرأسمالية الديمقراطية يحكم بأحكامها وينظر إلى العالم من زاويتها. وها هوا ذا، الرجل مسرور بتطور العلاقات مع الأمم المتحدة هذه التي لا يقيم لها المتعجرفون من الدول الغربية أي وزن ولا يعيرون لقراراتها شأنا ولا لقوانينها احتراما إلا بالقدر الذي يحفظ سيادتهم على ثروات القارة الإفريقية. ومع ذلك فان الأعراف الدولية تقضي بأن يقر العبيد التابعون بالفضل للسادة المتبوعين ولو بلغت جرائمهم عنان السماء.

الملاحظة الثانية

إن الصراعات التي تحدث في القارة الإفريقية ليست إلا نتاجا للصراع الحقيقي بين الدول الكبرى و خاصة بين أمريكا وأوروبا، فالصراع الدولي على مناطق النفوذ والتطاحن من أجل الثروات يكون في العادة بأدوات محلية يتم تمكينها من الأسلحة والمال والنتيجة الدموية هي التي ترجح كفة مستعمر جديد على مستعمر قديم. ومثال ذلك ما يحصل في ليبيا اليوم أو ما يحصل بين المغرب و الجزائر في الصحراء، أليست الأمم المتحدة هي التي تميل اليوم مع الريح الأمريكية و قس على ذلك ما يحصل في إفريقيا الوسطى وغيرها من البلاد الإفريقية التي تذوق الأمرين إما من الدول العظمى مباشرة بدعوى مكافحة الإرهاب (فرنسا تستعمر مالي و جزر القمر في وضح النهار وأمريكا تركز قاعدة الافريكوم العسكرية الاستخباراتية أينما تشاء) وإما بذراعها المسمومة الأمم المتحدة.

الملاحظة الثالثة

لماذا لا يستطيع الساسة في بلادنا التفكير خارج الصندوق الذي حبستهم فيه الدوائر الاستعمارية، لماذا لا يتمخض هؤلاء حلا جديرا بالمتابعة، تقف الجماهير من ورائهم تسندهم وتتابعهم، لماذا هذا الإصرار إلى العودة إلى جحر ضب ضيق مظلم، وكذلك كريه الرائحة لماذا ينفخ الساسة في صورة النظام الدولي وهيئاته الأممية التي عاف الناس قراراتها، بل أصبحت أضحوكة في الأحاديث الشعبية اليومية، فقد أدركت الألوف الثائرة أن الأمم المتحدة فصلت أعضاؤها وتكسرت عظامها يوم البوسنة والهرسك ويوم غزو العراق، يوم سكتت عن أكل لحم المسلمين أحياء في إفريقيا الوسطى، وعدسات العالم الديمقراطي الأعمى تنقل الخبر على المباشر. أيكون هؤلاء الحكام شركاء في الجريمة وتورطوا مع الغرب في ملفات مخبئة فأقفلوا باب الرجوع إلى الحاضنة الطبيعية إلى مشروع الإسلام الذي يخرج كل إفريقيا إلى بر الكرامة والأمان. كرامة الإنسان وأمان العقول والبطون. هم يقولون على "التبعية ثابتون" والمخلصون يقولون على "الحق ثابتون"، على طريق التحرر التام سائرون، تحرر سياسي باسترداد سلطان الأمة، وتحرر عسكري برفع علم الجهاد لتحرير فلسطين وقلع الكيان الغاصب، وتحرر اقتصادي للخروج من عبء الديون والربا، وليس ذلك إلا في مشروع سياسي ينبثق أساسا من عقيدة الأمة الإسلامية، وكما قالوا "ليس لكم إلا الرأسمالية والديمقراطية" نقول "والله ليس لنا ألا الإسلام والخلافة" يتصارعان والغلبة للأتقى الأقوى.

السعودية توافق على استخدام طائرات يهود لمجالها الجوي

بعد الأسبوع الذي سافر فيه رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو إلى السعودية وبعد نفي النظام الملكي للاجتماع، وافقت السعودية هذا الأسبوع على السماح للرحلات الجوية ليهود بالتحليق فوق الأجواء السعودية إلى الخليج. وتوسط في الاتفاق مستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر ومبعوثا الشرق الأوسط بريان هوك وآفي بيركويتز اللذان كانا يزوران المنطقة لإجراء محادثات. يبدو أن النظام السعودي يبني أرضية العمل لتطبيع العلاقات في نهاية المطاف مع كيان يهود. في الواقع، كانت العلاقات قائمة منذ فترة طويلة بين المملكة والكيان المسخ، والآن تم إظهارها للعلن.

الأمة تتشوق لتحرير الأرض المباركة ولا عزاء للخونة والمطبعين

انتشرت على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مجموعة صور لكويتيين قاموا بترقيم منازلهم مع إضافة عدد الكيلومترات بينها وبين المسجد الأقصى في فلسطين.

إن الأرض المباركة تسكن في عقول وقلوب الأمة الإسلامية، ولن تستطيع محاولات المستعمرين وأدواتهم من الأنظمة العميلة للغرب من نزع مسرى نبيهم من قلوبهم وإن علت أمواج التضليل الإعلامية وأصوات المطبعين الخونة، فكيان يهود مصطنع طارئ سيزول كما زالت ممالك الصليبيين في بلادنا، وستجسد الأمة معركة التحرير رغمًا عن أنوف المستعمرين وأذنابهم، وستسطر حطين وعين جالوت من جديد، وستجتمع الأمة تحت راية واحدة في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة.

آن لكل المخلصين من أهل القوة أن ينحازوا لأمتهم وأن يخلعوا أنظمة الضرار التي تحرس كيان يهود وتشتت الأمة في كيانات على مقاس سايكس بيكو، وأن يقيموا الخلافة التي تعيدهم خير أمة أخرجت للناس في دولة واحدة عزيزة منيعة.

إغتيال يهود محسن فخري زادة يكشف عمق أزمة الأمة السياسية

بقلم: د. فرح أبو مالك

فرح بعض الناس بمقتل العالم الإيراني محسن فخري زادة لأنه محسوب على النظام الإيراني المجرم الذي أذاق المسلمين الويلات في العراق وسوريا وغيرهما، بينما حزن آخرون لأن هذا العالم ينتمي لمحور الممانعة ضد كيان يهود والدليل أن الذي اغتاله هو كيان يهود... وهكذا فإن منصات التواصل الإلكترونية تزخر بالمصفقين لاغتيال زادة، والغاضبين من اغتياله، وكلا الطرفين له أسبابه ودوافعه.

والحقيقة أنها أزمة سياسية حقيقية تحياها الأمة؛ فإن من أبسط وأيسر الأمور التي وضحها الإسلام وخصوصا المتعلقة بالفكر السياسي هي: من هو الصديق ومن هو العدو؟ وموضوع الولاء والبراء، وحرمة الدم المسلم، ولا سلم لمسلم وأخوه في حرب، والمسلمون تتكافأ دماؤهم...

طبعا كل هذه الأفكار الأساسية والمهمة تجسدت عبر العصور بقيادة سياسية واحدة تجمع الأمة على العقيدة والنظام وإن اختلف الناس فيما بينهم بالمذاهب، فهذا حنفي وذاك جعفري، وإن كانوا يصلون ويتزوجون على مذاهب متعددة إلا أنهم جميعهم كانوا يعرفون عدوهم وصديقهم ويعلمون حرمة الدم المسلم ويتحدون ككتلة واحدة في هذا الأمر إلا من شذ وخرج عن هذه الكتلة واصطف مع أعداء الأمة ولذا عومل معاملة العدو لأنه خالف الجماعة.

إن الأزمة السياسية بدأت يوم تفرقت الأمة وتمزقت إلى كيانات تحكمها أنظمة خائنة عميلة أسسها المستعمرون)بريطانيا وفرنسا(بعد أن هدموا دولة الخلافة التي كانت تجمعها، ومن ثم جاءت أمريكا لتنازعهما السيطرة على بلادنا بعد خروجها من عزلتها إبان الحرب العالمية الثانية. من هذه الأنظمة ما يتستر بالإسلام والإسلام منه براء كنظامي إيران وآل سعود. إن الذي يحصل هو أن هذه الأنظمة غيرت مفهوم العدو والصديق عند شعوبها حسب مصالحها ومصالح من يقف خلفها من الدول المستعمرة، وبهذا غيرت مفاهيم الإسلام كلها المتعلقة بالأخوة والوحدة وحرمة الدم المسلم ووحدة القيادة السياسية، وبالتالي اختلط الحابل بالنابل ليصبح العدو صديقاً والصديق عدواً، ودم البعض حلالاً سفكه ودم الآخر حراماً وهكذا؛ تشرذم وتفرق وتمزق ومهلكة وتقاتل... ونسي الجميع كيان يهود الذي اغتال واحتل والراعون له من الدول الكبرى، ونسينا أعداءنا الحقيقيين أمريكا وبريطانيا وفرنسا... وحكامنا معهم.

طبعا المستعمرون هم أكثر المستفيدين والمحركين والمؤسسين لأفكار الفتنة والشقاق وخلط المفاهيم وإلباس الحق بالباطل ليسهل عليهم تمزيق المنطقة.

هذه الطاقات من العلماء أمثال محسن فخري زادة أو المفكرين أو السياسيين الأفذاذ أو القادة العسكريين الموجودين في البلاد الإسلامية هم طاقات يجب توجيهها لمصلحة الأمة ووحدتها وليس لترسيخ تمزقها، ولكن المشكلة تكمن في التشتت السياسي الذي يحياه المسلمون بسبب تفرقهم وتعدد أنظمتهم.

كفانا فرقة وتشرذما وسفكا لدماء بعضنا بعضاً، ولنوحد طاقاتنا وجهودنا وخيراتنا ضد أعدائنا وليس ضد بعضنا بعضا، وأول هذا الطريق يكون بترك الولاء لهذه الأنظمة العميلة، والعمل بجد لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي فيها العز وتوحيد الطاقات وحرمة الدم المسلم ورضوان الله في الدارين.

للمرة الأولى إيران تربط السعودية بمقتل العالم النووي الإيراني

بلال التميمي

الخبر:

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الاثنين، إن "اغتيال فخري زادة عمل إرهابي جبان ناجم عن زيارة بومبيو مؤخرا إلى المنطقة والاجتماع الأمريكي (الإسرائيلي) السعودي بالمملكة". وتابع قائلا: "تظهر رحلات بومبيو السريعة إلى المنطقة، والاجتماع الثلاثي في المملكة العربية السعودية، وتصريحات نتنياهو، المؤامرة التي بلغت ذروتها للأسف في عمل إرهابي جبان يوم الجمعة واستشهاد أحد كبار قادة البلاد". وصرح بأنه "في الوقت نفسه بدأت حملة استخبارات مضادة وحرب نفسية بقيادة نفس المحور الشيطاني، على أمل كاذب في أن تكتمل الخطط الشريرة لبومبيو ونتنياهو وابن سلمان لخلق مصادرة".

التعليق:

إذا كانت إيران ومنذ الساعات الأولى للهجوم الذي استهدف العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة قد قالت بأن هناك مؤشرات خطيرة على مسؤولية كيان يهود عن الاغتيال، ثم أعلنت بعد ذلك وأكدت، بل وذكرت بأن الأسلحة المستخدمة مصنوعة في كيان يهود، ولأن ذلك يمثل تحدياً كبيراً لإيران، مثله مثل التحديات اليومية التي تواجهها إيران من مقتل عناصرها في سوريا، بل وفي العراق بفعل غارات جوية لا حول لإيران ولا قوة بها ينفذها كيان يهود، فتبدو مقاومات الممانعة متدهورة إلى درجة كبيرة، ولكنها تعلن عن وجود صواريخ لها الكثير من الأسماء التي تستعرض بها إيران قوتها، فإن المسلم يتساءل لماذا لا تقوم إيران بالرد على كيان يهود؟!

لقد كانت تعلن عن نفسها قبل أن تقزمها إدارة ترامب بأنها ندٌ لأمريكا "الاستكبار" وكانت إدارات أمريكية مختلفة تروج لذلك لأسباب تخدم السياسة الأمريكية، وهذا الند للقوة العظمى لماذا يتقزم أمام يهود؟ لماذا كل هذا الصبر على تلك الهجمات اليهودية المتتالية؟!

يا ترى لو أقدم عناصر من الثوار السوريين على قتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني أو العالم النووي محسن زادة فماذا كانت ستصنع إيران؟ بالتأكيد كان يمكن أن تحرق سوريا بأكملها! وقد حرقتها فعلاً خدمةً للسياسة الأمريكية لتثبيت بشار في الحكم.

واليوم لماذا تلتفت إيران يميناً وشمالاً تارة إلى منظمة مجاهدي خلق، وتارة إلى السعودية لتحميلها ولو جزءاً من المسؤولية التي تعلن إيران أن كيان يهود يقف وراءها؟!

وإذا كنا نعلم إجرام النظام السعودي وأنه لا يخرج عن كونه خادماً للسياسة الأمريكية فإننا يجب أن نعلم كذلك بأن إيران، وبغض النظر عن كل التصريحات الرنانة، ومنها الاستكبار والشيطان الأكبر والموت لأمريكا، فإنها هي الأخرى تخدم أمريكا، ولا يمكن لها أن تقوم بأي رد على اغتيال محسن زادة إلا بالتنسيق مع أمريكا، تماماً كما نسقت معها الضربة "الكرتونية" للقاعدة الأمريكية في عين الأسد بالعراق بعد مقتل سليماني.

ومن أجل سلامة التفكير يمكننا أن نقدر هل يمكن لأمريكا أن تضرب كوريا الشمالية دون أن تنتظر رداً مزلزلاً؟ وأما مع إيران فإنها تضربها حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية، ثم تنسق معها كيفية الرد، فقط من باب حفظ ماء الوجه، بمعنى أن الرد ليس رداً حقيقياً تماماً كما حصل في قاعدة عين الأسد.

منظمة التعاون الإسلامي ترسخ المرجعية الاستعمارية لحل قضية فلسطين والسلطة ترحب

الدكتور مصعب أبو عرقوب - فلسطين

الخبر:

رحب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، بتأييد وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي، لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في حريته واستقلاله ودولته وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكد البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي، الذي أنهى اجتماعاته في نيامي عاصمة النيجر، تضامنه الكامل مع "نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال (الإسرائيلي)".

وتبنى البيان الختامي الفقرات التالية الخاصة بالقضية الفلسطينية:

"نجدد دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية والقدس الشريف ولحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أرضه؛ ونعرب في هذا السياق عن دعمنا لمبادرة السلام العربية ولإيجاد حل عادل ومنسق لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفقا لمبادئ القانون الدولي". (RT)

التعليق:

ترسخ منظمة التعاون الإسلامي المرجعية الاستعمارية في حل قضية الأرض المباركة من خلال دعمها للمبادرة العربية القائمة على ما يسمى بالقرارات الدولية التي تعترف بكيان يهود وتقدم له جل الأرض المباركة على طبق من ذهب مقابل دويلة هزيلة على الورق وظيفتها حماية كيان يهود وشرعنة وجوده، ليعتبر الصراع بعد هذه التسوية الخيانية منتهياً حسب نصوص المبادرة الموغلة في الخيانة والتفريط.

ومنظمة التعاون الإسلامي التي ليس لها من اسمها أي نصيب، إلا في سياق الاجتماع والتعاون على تصفية قضية الأرض المباركة حسب مخططات الغرب المستعمر، تتقدم هذه المرة خطوة كبيرة في ترسيخ رؤية المستعمر الغربي في التعامل مع قضية الأرض المباركة، فالمستعمر الغربي يرى أن كل حل يجب أن يقوم على تثبيت كيان يهود من زاوية، وإيجاد حلول "إنسانية" لما ترتب على الاحتلال من زاوية أخرى، فحديث منظمة التعاون في بيانها عن إيجاد "حل عادل ومنسق لمشكلة اللاجئين" يأتي في سياق الرؤية الاستعمارية للحل التي تثبت كيان يهود من جهة وتجعل من تبعات الاحتلال مشاكل إنسانية تتطلب حلاً من جهة أخرى، فلا تحرير للأرض ولا استعادة للحق ولا عودة لأهل فلسطين لديارهم يخطر على بال المجتمعين أو يذكرونه في بيانهم الذي كتب بحبر الاستعمار وقلمه... ليرحب به وزير خارجية السلطة.

فالسلطة لا ترى إلا المرجعيات الدولية أساساً في حل قضية الأرض المباركة، وهي بذلك لا تخرج عن تلك الجوقة التي صنعها الاستعمار لترسخ رؤيته في الحل الذي يضمن وجود كيان يهود قاعدة متقدمة للغرب في بلادنا تحاول منع وحدته وتجعله في عدم استقرار دائم خوفا من عودة الأمة في دولة الخلافة على منهاج النبوة.

آن لأهل القوة وقادة الجند المخلصين في الأمة الإسلامية أن يطيحوا بهذه التكتلات الجوفاء التي ترسخ وجود المستعمرين وخططهم، وأن يقيموا دولة الخلافة على منهاج النبوة، لتفعّل الحل الشرعي لقضية الأرض المباركة تحريرا لأولى القبلتين ومسرى النبي عليه الصلاة والسلام في معركة كحطين وعين جالوت، تتعاون فيها شعوب الأمة الإسلامية ليس لقوة كيان يهود بل لتنال شرف تحرير الأرض المباركة في يوم مشهود من أيام الخلافة على منهاج النبوة.

بايدن: أمريكا عائدة وجاهزون لقيادة العالم توهُّمٌ أم هذيان؟!

محمود عبد الهادي

الخبر:

قال الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن في معرض تقديمه لفريقه للسياسة الخارجية والأمن القومي في 2020/11/24: «إنه فريق يجسد حقيقة أن أمريكا عادت ومستعدة لقيادة العالم، وليس الانسحاب منه، وسيجلس مرة أخرى على الطاولة وهو مستعد للتصدي لخصومنا وتقبل حلفائنا والدفاع عن قيمنا»، وقال: «إن العمل مع الحلفاء يساعد في جعل أمريكا آمنة دون الانخراط في حروب غير ضرورية»، وكان قد قال قبل ذلك بأسبوعين، في 2020/11/11: «عندما أتحدث إلى القادة الأجانب أقول لهم إن أمريكا ستعود، سنعود إلى اللعبة.

التعليق:

موضوع هذا التعليق هو دلالات تصريحات بايدن عن عودة أمريكا، وجاهزيتها لقيادة العالم، وما فيها من تكرار حول ذلك. ففيها ألفاظ وتعابير لو دُقّق فيها وحدها - بعيداً عن الوقائع السياسية والعلاقات الدولية، وعن التراجع المطّرد لمكانة أمريكا على الساحة الدولية - لكانت كافية في الدلالة على فشل أمريكا في تحقيق تفردها في قيادة العالم. بل إن الأمر يشير إلى مأزق مستعص لها، حيث إن فشلها طال أمده، ومشكلاتها الداخلية والخارجية تتراكم، ما يزيدها عجزاً عن تحقيق هذا الهدف، وهذا ما يجبرها على التخلي عن بعض القضايا. حتى إن المشاريع السياسية المتنافسة لا تختلف على الانسحاب من قضايا دولية، ولكنها على حجم أو نوع القضايا التي ينبغي التخلي عنها. وهذا في الحقيقة دليل قوي على حجم المأزق، ونذير بمفاجآت دراماتيكية.

فتعبيرات مثل «عودة أمريكا»، و«الجلوس على الطاولة مرةً أخرى»، و«قيادة العالم وليس الانسحاب منه»، و«التصدي للخصوم»، و«الدفاع عن القيم الأمريكية»، و«تقبل حلفائنا»، إشارات قوية على جملة من المخاطر. فالوعد بعودة أمريكا، وبالجلوس على الطاولة مرة أخرى يفيد أن أمريكا غابت، وأنها أُخْلِيَ مقعدُها، وهذا لا تفسير له إلا التخلُّف عن الساحة الدولية. وعندما يقول بايدن إنه يقول للقادة الأجانب إن أمريكا ستعود إلى اللعبة، فهذا يعني أن هناك تداولاً بين قادة العالم حول انسحاب أمريكا من قضايا دولية. وعندما يتحدث عن أن أمريكا عادت ومستعدة لقيادة العالم وليس الانسحاب منه، فهذا يؤكد على أنها ليس فقط لا تقود العالم حالياً، بل هي تنسحب من أدوارها في قضايا عالمية. وتعبير الانسحاب مرادف، في ساحات التنافس والصراع، للتراجع أو الانهزام. وفوق ذلك، فإن قول بايدن إن أمريكا ستعود للتصدي للخصوم، وللدفاع عن القيم الأمريكية، يعني أنها ليس فقط تراجعت عن القيادة، بل هي تتعرض للهجوم، وقيمها تتعرض للتسفيه. أي أن هناك تجرؤاً عليها وكُرهاً لها ونفوراً من قيمها، وهذا على النقيض تماماً من الجاذبية والمحبة التي يتمتع بها المؤهل للقيادة.

إن كثافة هذه المعاني في هذه الجمل القليلة من أقوال بايدن، تؤكد على أنها هاجس عنده. ولو اقتصر الأمر عليه لأمكن القول إنها رؤية خاصة به، ولكن الواقع أن تصريحات المسؤولين والقادة الأمريكيين بهذا الشأن قد كثرت، وجلُّ وسائل الإعلام التي نقلت أقوال بايدن أكدت على التراجع الأمريكي الذي سماه انسحاباً.

وهذا الانسحاب أو التراجع سبق لمسه في سياسة ترامب، وفي كثير من قراراته الفجة والخالية من الدبلوماسية، حيث ينسحب من كثير من القضايا ويتسبب بخلافات وسوء علاقات مع العديد من المنظمات والدول. وها هو يظهر مع بايدن الذي يحتال في الكلام، فينعى على الانسحاب من القضايا الدولية، ثم لا يلبث أن ينقض كلامه ويقول إنه لن يرفض هذا الانسحاب رفضاً تاماً. بل سيعيد النظر فيه ويدرس أولوياته ليكون الانسحاب مدروساً وبحسب الضرورات. وهذا يؤكد على المأزق الذي تشير إليه مقالات وكتب وأبحاث لمراكز دراسات أمريكية، ويجبر الولايات المتحدة على التخلّي عن فكرة التفرد في قيادة العالم. ولكنه يُفهم أيضاً من أقوال بايدن المذكورة آنفاً كقوله: «إن العمل مع الحلفاء يساعد في جعل أمريكا آمنة». فهذا تنازل عن فكرة التفرد بقيادة العالم التي توهمت أمريكا منذ ثلاثين سنة أنها على وشك تحقيقها، عندما أعلنها بوش الأب. ومن ذلك أيضاً قول بايدن: «دون الانخراط في حروب غير ضرورية»، فهذه أيضاً سياسة المتراجع أو الخاسر الذي يضطر إلى تقليص الأعباء والتكاليف، فيقصر جهوده ونفقاته على الضروريات.

هذا التراجع الأمريكي أخذ يظهر بوضوح عُقيب الهجوم الأمريكي على العراق في آذار 2003 إبان ولاية بوش الابن، ومنذ ذلك الحين وأمريكا تبدّل استراتيجياتها الفاشلة، والتي كان أعظمها فشلاً استراتيجية ترامب التي كان عنوانها «جعل أمريكا عظيمة مرةً أخرى»، و«أمريكا أولاً». والمتوقَّع لبايدن وفريقه فشلٌ أكبر من فشل ترامب. فمشكلات أمريكا تزداد تراكماً واستعصاءً، وقد صارت اليوم أكبر منها. ولن يستطيع بايدن، ولا فريقه، ولا الدولة العميقة التي تقف خلفه أن تحقق لأمريكا العودة التي يتبجح بها. فأمريكا اليوم على المنحَدَر، وهي تسقط تحت وطأة ثقلها وفساد نظامها، إضافةً إلى أنها مكشوفة للعالم أنها دولة بلطجية وتمارس الإرهاب.

اليمين المتطرف في الدنمارك يدفع بقوانين لـ«وقف الأسلمة»

محمد أبو هشام

الخبر:

نشر موقع العربي الجديد يوم الجمعة الماضي الموافق 2020/11/27م خبرا مفاده أن حزب الشعب الدنماركي يحاول أن يدفع بـ14 مقترحا إلى البرلمان للمصادقة عليها بحجة «الكفاح للحفاظ على مسيحية البلد»، وفي المقترحات المثيرة للجدل التي طرحها رئيس الحزب يتم تحضير قضية «صهر المسلمين في المسيحية الدنماركية» في بلد لا يقيم وزنا في الأصل للمسائل الدينية السياسية، ويضيف الموقع أن تطرف حزب الشعب في مواقفه وصل به إلى اقتراح قضايا تتجاوز سياسات وخطاب أقصى اليمين المتطرف في دول أوروبية أخرى، ومن بين أكثر المقترحات إثارة للجدل مقترح «لا تحلم أن تحصل على جنسية دنماركية إذا لم تتزوج دنماركي/ة».

التعليق:

إن ما يجري في معظم الدول الأوروبية من تجييش للرأي العام ضد المسلمين وتصوير المسلمين وكأنهم وحوش سيبتلعون أوروبا إن لم يقف لهم الأوروبيون بالمرصاد، حتى أصبحنا نسمع كل يوم عن إجراء جديد في هذه الدولة أو تلك للتضييق على المسلمين أو سن القوانين الجائرة التي تحرم المسلمين من أبسط حقوقهم، وأصبحت أوروبا وكأنها قد توحدت ضد المسلمين، كل هذا يذكرنا بغزوة الخندق يوم ألّبت قريش القبائل العربية ويهود للقضاء على الإسلام ونبيه ودولته قضاء مبرما لا تقوم للمسلمين بعد ذلك قائمة، وبلغت قلوب المؤمنين الحناجر، إلا أن النتيجة كانت أن رد الله مكرهم إلى نحورهم ومزق جمعهم وأتاهم من حيث لا يحتسبون، ورجعت قريش إلى مكة تجر أذيال الخيبة والهزيمة، ولم تمض إلا بضع سنين حتى رجع رسول الله ﷺ والمؤمنون إلى مكة فاتحين ومكبرين ومهللين ودخلا الناس فيدين الله أفواجا.

ما أشبه اليوم بالأمس، فالأوروبيون توحدوا اليوم على محاربة الإسلام وأهله الذين يقطنون بين ظهرانيهم، وأخذوا يسخّرون كل إمكانياتهم لهذه الحرب من إعلام ومال وقوانين وشرطة، مع الفارق بين الأمس واليوم أن المسلمين اليوم لا دولة لهم ولا خليفة يكون لهم جنة، ومع أنهم أشبه بالأيتام على مأدبة اللئام، إلا أنهم أقضوا مضاجع هذا الغرب، والعجيب أن هذا الغرب قد غض الطرف عن مشاكله المستعصية كالمخدرات والخمور والجريمة واغتصاب النساء وتفشي كورونا، لوّوا رؤوسهم وأداروا ظهورهم لكل هذه المشاكل التي تعصف بالمجتمعات في أوروبا قاطبة والتفتوا إلى الإسلام الآخذ بالتوسع والانتشار بين الأوروبيين، ليحاربوه وليوقفوا مدّه، وبلغ حقدهم على الإسلام مبلغا كبيرا إلى درجة أن زعيم حزب الحرية النمساوي قال «إن القرآن أخطر من كورونا»، والأعجب من كل هذا أنهم كلما فكروا بمقترح لمحاربة الإسلام نراهم يدوسون على أفكارهم التي يعتبرونها مقدسة، كحرية التعبير، وهذا مؤشر على قرب سقوط مبدئهم الرأسمالي الفاسد، فحرية التعبير جائزة بل مستحبة إن كانت للنيل من الإسلام ونبيه، أما إن كانت ضد سياسيي الغرب فهي محرمة ممنوعة، ويمكن أن يعاقب عليها القانون تحت ذرائع شتى، فالرسوم المسيئة للنبي عليه الصلاة والسلام حرية تعبير، وأما الرسوم التي تسيء إلى ماكرون مثلا فهي ليست حرية تعبير، بل جريمة يطرد مَن يقوم بها من عمله! وإمعانا في الدوس على حرية التعبير التي يتباهى بها الأوروبيون فقد صدقت مؤخرا الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون «الأمن الشامل» الذي يجرّم التقاط صور وفيديوهات لقوات الأمن وهي تؤدي عملها بنية فضح تجاوزاتها والتشهير بها في مواقع التواصل ووسائل الإعلام، وهذا القانون إن طُبق فإنه سيكون سيفا مسلطا على رقاب المسلمين، فتستطيع الدولة أن تفعل بهم ما تشاء دون حسيب أو رقيب.

إن حرب الغرب الكافر على المسلمين هي من أجل علمنتهم، أي ليردهم عن دينهم، وهذا ما نطق به كتاب الله منذ أكثر من 1400 سنة، فقال تعالى: [وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا] فالصبر والثبات أيها المسلمون، تمسّكوا بدينكم وكونوا من القابضين على الجمر، وليمت عدوكم بغيظه، ولا ترهبنكم قوانينه ولا جيوشه، والله أحق أن تخشوه، فموتة في طاعة الله خير من حياة في معصيته، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون، والله نسأل أن يجعل لنا ولكم في القريب العاجل فرجا ومخرجا، وما ذلك على الله بعزيز.

السودان:

السفارات بين الأمس المشرق واليوم التابع الخنوع

الأستاذة غادة عبد الجبار- السودان

أعلن مصدر حكومي لصحيفة التغيير يوم الخميس 19 نوفمبر 2020م أن الحكومة الانتقالية تعتقد أن بعض التصريحات الصادرة من السفير البريطاني عرفان صديق تدخلٌ في الشؤون الداخلية وفيها تجاوزات للأعراف الدبلوماسية. ودرج صديق على إطلاق تصريحات صحفية بين الفينة والأخرى إلى جانب نشر تغريدات على حسابه الشخصي في تويتر عن الوضع في السودان.

وكان السفير البريطاني أكد في حوار مع صحيفة الديمقراطي الأربعاء، أن بريطانيا لن تدعم السلام ما لم تلتحق حركتا عبد الواحد نور، وعبد العزيز الحلو، بالعملية السلمية، كما صرح قبل شهور حول ضرورة تكوين المجلس التشريعي في السودان، وكرر التصريحات نفسها في مقابلته مع صحيفة الديمقراطي الصادرة في العاصمة السودانية الأربعاء، وأشار المصدر في تصريح لـ(التغيير الإلكترونية)، أن وزارة الخارجية تتابع تصريحات السفير البريطاني عرفان صديق عبر إدارة الشؤون الأوروبية بالخارجية وتابع: «سنرى رد الإدارة الأوروبية لكن تصريحات السفير البريطاني في بعض الأحيان فيها تجاوزات للعرف الدبلوماسي».

في مطلع العام الحالي غرد السفير البريطاني على تويتر وكشف عن مسودة قرار ألماني بريطاني حول بعثة الأمم المتحدة القادمة إلى السودان ما أثار جدلاً واسعاً في البلاد. وفي العهد البائد كانت السفارة الأمريكية تقوم بدور الوصي الخفي على نظام الإنقاذ عبر البيانات التي تصدر ثم يعقب ذلك قرارات حكومية لتنفيذ الأوامر، أما اليوم فالسفير البريطاني يصول ويجول علنا بقراراته التي جعلت من حكومة حمدوك مهزلة ومدار سخرية.

إن التصريحات المستفزّة والتدخل السافر الذي ظل يمارسه السفير البريطاني بالخرطوم متجاوزاً فيه الأعراف ومتطاولاً على هيبة الدولة تارة بالتصريح وأخرى بالتجريح وبالتطاول السافر، تنمّ عن ضعف وخور حكومة الفترة الانتقالية التي سلّمت رقبتها للسفير البريطاني الذي أصبح يقوم بدور الحاكم العام البريطاني، تماما كما في الاستعمار.

إن القوانين والغايات التي فرضت وجود السفارة اليوم، لا تتناسب مع الواقع الحقيقي لوجودها، وخصوصاً أن الغاية منها متابعة رعاياها والمقيمين في البلد، وهذا لا يجيز أن تكون سفارة البلد هي الحاكم العام للبلد المضيف، ورغم أن المهام الموكلة للسفارة حسب القانون الدولي تبدو طبيعية ولا تعارض سيادة الدولة، إلا أن تفاصيل ذلك القانون ينتزع السيادة من الدولة لتكون السفارة مستوطنة كاملة الصلاحيات، ووكراً للتآمر على الدولة المضيفة.

وقد جاء في القانون الدولي الآتي:

تعتبر سفارة بلد ما (أ) في البلد (ب) جزءا من التراب الوطني لـ(أ) حيث لا يمكن لأي فرد من دولة (ب) الدخول إلى السفارة بدون ترخيص من البلد (أ). حتى إن السلطات الأمنية من الدولة (ب) لا تمتلك حق تفتيش السفارة أو القيام بأي تدخل داخلها، وأي مخالفة لهذا القانون تعتبر تعديا على سيادة الدولة (أ).

هذا القانون ينسف مفاهيم الاستقلال ولا يقيم لها وزنا، خاصة إذا أشيع عن الاستقلال المزعوم أنه اشترط فيه من أي دولة أخرى شرطاً يعتبر استقلالاً مشروطاً وغير تام، فيتضح أن واقع السفارات يجعل من الدول غير تامة الاستقلالية، وخصوصا عندما ينص القانون بتعبيره «إن السفارة موقعها جزء من تراب الوطن للدولة الأخرى»، وهذه يترتب عليها تبعات كثيرة أهمها الخروقات والتجاوزات، وبذلك تكون السفارة بمفهومها المعمول به ضرباً لسيادة الوطن في الصميم.

إن القوانين الوضعية التي سنتها الدول المستعمرة، كانت عبارة عن قوانين تضمن بقاء سيطرتها ونفوذها بجعل القانون الدولي يخدم مصالحها فيربط الدول الضعيفة بتنفيذ القانون الدولي الذي جعلها مستعمرة فعلياً.

لقد كانت السفارات تاريخياً أكثر من مجرد وفد يرسله خليفة المسلمين، بل كان صاحب السلطان يحرص على أن يرسل الهدايا والطرائف التي تختص بها بلاده، وأحسن ما توصلت إليه صناعاتهم من أدوات وآلات، كما كان يحرص إذا استقبل سفيراً أن يكون مجلسه في منتهى الفخامة والأبهة والزينة ليقع في قلب السفراء مدى عظمته، فيحقق بالرهبة والهيبة ما يحتاجه في ميدان الحرب والتفاوض، وعندما سطع نجم المسلمين وصاروا قبلة العلوم والمعارف اشتهر عدد من هذه السفارات منها سفارة هارون الرشيد وهديته «الساعة العجيبة» إلى شارلمان ملك الفرنجة.

وفي كثير من السفارات الواردة إلينا في كتب التاريخ كانت تجري بين الوفد وبين البلاط مساجلات دينية وعلمية وأدبية كذلك، فلهذا اقتضت السفارات وجود معرفة بهذه الأمم، ولهذا كان السفراء ممن لهم باع في العلوم والفنون والآداب، ومن ثَمّ وفرت السفارات والعلاقات السياسية مساحة واسعة للمعرفة بالغرب لدى المسلمين، ولئن كان كثير من أنباء هذه السفارات لم يصلنا لأنه لم يكتب لينشر على الناس، أو كتب وفُقِد، فإنه يكفينا في هذا المقام الذي نرصد فيه معرفة المسلمين بالغرب أن نعرف أنها أضافت في حينها معلومات مهمة.

إن قوة وهيبة الدولة تنبع من قوة مبدئها الذي تعتنقه، ولما كانت الدولة الوطنية تابعة للغرب الرأسمالي أصبحت دويلات بلاد المسلمين ولايات تابعة للغرب يخطط وينفذ ما يريده عبر سفاراته التي تعد الآلية الأساسية للاستعمار اليوم... وإذا أردنا قوة وهيبة وعزاً، فبعز الله يعز المؤمنون بإقامة سلطان المسلمين؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة ترفع عنا التبعية والذل... ففي عصر الخلافة الراشدة وخلال الفتوحات جرت كثير من السفارات بين المعسكرات، وكانت مهماتها تنحصر في الغالب في الاتفاق على إنهاء القتال، وجرت في هذه السفارات نقاشات وأسئلة متبادلة انصبت على اختلاف الدين وعلى أحكام القتال، واطلع كل فريق على ما لدى الآخر من رسوم وأحوال.

لا يهم أن تحصد جائحة كورونا الأرواح عند حكومة حمدوك، إنما يهمها الإيرادات..

إبراهيم عثمان أبو خليل

الخبر:

في لقاء أجراه تلفزيون السودان ليل الاثنين الماضي، تمنى رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ألا تضطر الحكومة لإغلاق البلاد جراء تفشي فيروس كورونا في موجته الثانية، مشيراً إلى أن الإغلاق في الموجة الأولى أفقد الدولة 40٪ من إيراداتها.

التعليق:

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان، ورفع من قدره، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾، أما المسلم فهو أعلى شأناً، وأعظم قدراً، فالنبي ﷺ يقول: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ». لذلك كان محور اهتمام الدولة الإسلامية؛ الخلافة، على مر العصور هو الإنسان، وتوفير حاجاته الأساسية؛ من مأكل وملبس ومسكن، وتعليم وتطبيب وأمن، والعمل على مساعدته لإشباع حاجاته الكمالية قدر المستطاع، يقول النبي ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِناً فِي سِرْبِهِ مُعَافىً فِي جِسْمِهِ عِنْدَهُ طَعَامُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا».

وقد عاشت البشرية في ظل الخلافة أزهى عصورها، وعندما هدمت الخلافة، وتمكن المبدآن الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي من العالم، أوجدا شقاء وتعاسة لشعوب العالم أجمع، فالملايين قُتلوا في الحروب العالمية والإقليمية وغيرها، فكانت النتيجة فقراً ومرضاً وتشرداً فيما أسموه العالم الثالث، بعد أن نهبوا ثرواته وما زالوا.

وبعد أن انفرد المبدأ الرأسمالي بالعالم، زادت ويلات العالم، وزاد شقاؤه، لأن المبدأ الرأسمالي لا يهتم بالإنسان بقدر اهتمامه باستعمار الشعوب المستضعفة، وسرقة مقدراتها، وتسليط حكام عملاء له في هذه البلاد المنكوبة، لذلك فلا غرابة في تصريح حمدوك، عميل الغرب الكافر المستعمر، فهو لا يهمه أن يموت الناس بكورونا أو بغيره، وإنما همه هو

الجبايات التي يأخذونها من فقر الناس وجوعهم. فإغلاق البلاد أو عدمه عند حمدوك مرهون بالاقتصاد، وليس بسلامة الناس، مثله مثل أسياده في الغرب، فمركز التنبه عنده الإيرادات.

فتعساً لهم من حكام لا يشبهون الأمة، والأمة لا تشبههم، فأمة الخير تحتاج أن تعود خير أمة أخرجت للناس، تقود العالم للخير والأمن والطمأنينة، والعيش الهنيء، ولا يكون ذلك إلا بقيام دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

تعطيل الأحكام الشرعية بخداع المصطلحات

«النظام العالمي الجديد» نموذجاً

غادة محمد حمدي - السودان

يظُن بعض الناس أن العالم اليوم يُحكم بنظام عالمي جديد يرعى «حقوق الإنسان» وأن هذا النظام نظام قمة الحداثة والتقدم اقتصادياً وتكنولوجياً وأنه صديق الجميع ويعمل على حل مشكلاتهم في محاكمهم العالمية والدولية التي تنصاع لها جميع الدول ولا يحيد أي نظام حاكم عن هيمنة هذه الحكومة المركزية، فتجد أن نفس المؤسسات والجمعيات والمنظمات والقوات وحتى وزارات الصحة والتربية والتعليم التابعة لها تعمل في جميع البلاد حول العالم بالنمط نفسه. إلا أن الباحث عن الحق الذي يجعل العقيدة الإسلامية أساساً لتفكيره ووعيه السياسي، يربط بين الأحداث السياسية على أساس الأحكام الشرعية، فيفهم واقع هذا النظام على حقيقته ويعلم ما يجب أن يكون عليه حال البشرية وحال الأمة الإسلامية في المستقبل، وسيعي تماماً أن هذا النظام المجرم يشن حرباً على البشر عامة وعلى المسلمين خاصة، وأنه قد جعل العالم يمر بأسوأ حالاته عبر التاريخ!!

فالنظام العالمي نظام مفروض جبراً على العالم بالقوة العسكرية وهو نظام يحتكر الاقتصاد العالمي ويفرض عليه التعامل بالدولار ويفرض على الجميع نظام حكم رأسمالياً علمانياً فاشلاً في رعاية شؤون الإنسان وإشباع حاجاته الأساسية، وهذا ما يُعرف شرعاً بمرحلة الحكم الجبري؛ الوجه الحقيقي للنظام الرأسمالي العلماني الاستعماري، فالبشرية لم تمر بانحدار أسوأ من هذا الانحدار السريع في آخر مائة عام من تاريخها الطويل، فالنظام العالمي قد نشر السطحية في التفكير وعمم الثقافة الغربية المفلسة من خلال الإعلام الفاسد ويريد لأبناء المسلمين أن يكونوا متخلفين ورجعيين بتبنيهم أفكار الكفر الضالة ليبعدهم عن الإسلام وعن فهمه الصحيح كعقيدة ونظام، ويتم تجاهل أن للإسلام نظام حكم شاملاً أساسه الفكر الإسلامي المستنير مقارنة بالفكر السطحي الذي قام على أساسه هذا النظام الفاشل بامتياز، كما نرى في الواقع الفرق الشاسع بين حال الإنسان إبان الحكم الإسلامي وحاله اليوم في عصر الحكم الرأسمالي العلماني المنافق الذي يُظهر خلاف ما يُبطن. قال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: 12-9].

فما يُعرف بالنظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا وأوروبا - بريطانيا وفرنسا - والأطراف الأخرى كالصين وروسيا، ليس في حقيقته نظاماً جديداً بل نظام منافق، وهو امتداد للحقبة الاستعمارية الغربية الظالمة التي لا تتورع عن شن حروب دموية في أنحاء العالم بحسب مصالح هذه القوى السياسية، كما شنّ أجدادهم قديماً حروباً دموية صليبية أهلكت الحرث والنسل للاستحواذ على الأراضي وقامت باستعمار الشعوب ونهب الثروات والسيطرة على مراكز القوة الاستراتيجية من خلال قواعد عسكرية، وخطت اتفاقيات دولية خيانية وهدفهم من ذلك استعباد البشر واستغلالهم لخدمة مصالحهم وإشباع رغباتهم وإرضاء شذوذهم، وقامت باستنزاف الناس معنوياً ومادياً ليركعوا لسيدهم «الإنسان الأبيض»، وتلك هي «عقدة» ذلك الاستعمار العنصري بجدارة الذي زرع في أذهان الشعوب المستعمَرة مفهوم «تفوق العرق الأبيض» وسيادته على الجميع وذلك واضح في تصريحات رؤساء أمريكا:

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، قال الرئيس الأمريكي روزفلت: «الآن يجب أمركة العالم». وفي عام 1961 رأى الرئيس كيندي أن الهدف من وجود الولايات المتحدة الأمريكية هو قيادة العالم كله، وفي العام 1963 قال نيكسون: «إن قيمنا للتصدير وليست بنا حاجة للاعتذار من أحد»، وقال جيمي كارتر عام 1976: «إن مسؤوليتنا تكمن في تأمين نظام دولي مستقر»... فلا عجب أنهم يطلقون على أنفسهم الدول العظمى ودول العالم الأول!

حتى اليوم نرى ذلك في المنبهرين بالغرب المستعمر من أبناء جلدتنا الذين يطالبون بالتوجه الديمقراطي وتطبيق حكومة مدنية تحكم بالعلمانية يزعمون أنها ستجعلهم يصبحون من الدول المتحضرة والمتقدمة كأمريكا وأوروبا، بينما هم أسوأ مثال للعالم في الدعارة والمخدرات والخمر والزنا والعنف والإرهاب والشذوذ وفي حياكة السيناريوهات الهزلية في الانتخابات وفي الأزمات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، يعتبرون بلادهم «دولاً نامية» و«دول العالم الثالث» وهي دول منهوبة يهيمنون عليها ولا تملك قرارها ولا قوتها، كما النظام العالمي متخصص في إعلان الحرب على الأديان عامة وعلى الإسلام خاصة، فهو يقوم على أساس رأسمالي علماني يفصل الدين عن الحياة، همّه الاقتصاد والمادة، ويجعل من المنفعة مقياساً للأعمال فينظر الحاكم أو السيد للشعوب نظرة دونية خالية من الاحترام أو الحقوق أو القيم والأخلاق، بل يشجع هذا النظام الإنسان المستضعَف على الكفر والفسق والانحلال والعنصرية والفتنة ليعيش حياة هذا «السيد الأبيض» المليئة بالشذوذ والأنانية وحب الذات والعهر ليسقط في مستنقع متعفن من الانحدار الفكري والكره لأخيه الإنسان ولخالق الإنسان جل وعلا، وظاهرياً يتشدقون بحريات وحقوق وسلام وتقرير مصير مزيف...

لن تنجح عقيدة تملي على الإنسان أن يفعل ما يشاء في أي وقت يشاء وكيفما شاء وبدون قيود! فإدارة شؤون الحياة لأصحاب هذا المبدأ وأنظمة الحياة التي تنبثق عن هذه العقيدة قائمة على المنفعة والمصالح المادية المشتركة كمقياس للأعمال، وبالتالي سيعم الإفساد والفجور والشهوات المحرمة والثروات الملطخة بدماء الفقراء وتشويه فطرة الإنسان وادعاء عدم حاجته للحياة وفق لما بيّن الله تعالى في الإسلام، فالإنسان؛ نفسه وعِرضه وماله، عندهم رخيص ولا يساوي قرشاً واحداً طالما لم يكن من البيض حُكام وأثرياء ومترفي العالم. وهذه هي وجهة نظر الدول الراعية للنظام العالمي، وهي دول تنشر عقيدتها الكافرة باستعمار البلاد الأخرى وترسم حدودها بحسب مصالحها وتشعل الحروب الأهلية فيها لإشغال الشعوب عن العمل لتغيير الواقع المظلم لأنهم بكل تأكيد سيعملون على إسقاط هذا النظام الغربي الذي لم يقدم لهم إلا الكفر والفقر والجهل - وكل ما يخالف نظام الإسلام - والأمراض، وجعل من أعداء الله عز وجل ورسوله عليه الصلاة والسلام والمؤمنين أصدقاء، فلا يذكر اسم الدول العظمى إلا ويُذكر معها حرب إبادة أو احتلال أراض أو اتفاقية تساوم على قوت الشعب وتضغط اقتصادياً لنهب خيرات البلاد، وهذه هي سياستها الخارجية قديماً وجديداً.

فالنظام الاستعماري الجديد نظام يعبد الهوى ويحول الإنسان لمجرد ماكينة تعمل عمل الشيطان، وهو يعمل لإقصاء شرع رب العالمين أن يسود، ويسلب سلطان الأمة الإسلامية التي يجب أن تختار وأن تبايع خليفتها الذي يحكمها بالشرع، إلا أن هيمنة النظام العالمي على العالم تعمل على تعطيل هذا التطبيق. وذلك تحدٍ صريح للخالق عز وجل الذي جعل الإنسان مقيداً في الأرض بالأحكام الشرعية بينما حرره من عبودية البشر وجعل العبودية لله تعالى وحده. وفي الحقيقة هكذا يعيش 99٪ من سكان العالم يومه سواء أكان في الغرب أو في الشرق أو الشمال أو الجنوب بالنسبة للكرة الأرضية. أما الـ1٪ المتبقي الذي يعيشون في رغد من العيش في القصور، ملوك القهر والجبر، ويستحوذون على الثروات فهم الحُكام الذين يحكمون العالم بغير ما أنزل الله وتجدهم أكثر الناس عداوة للآخرين وجعلوا لهم الحق في سلب جميع حقوق البقية ولهم الحق في إبادة جميع من لا يعبد نظامهم الجديد الذي تتم عولمته بسيطرة حكومة واحدة عالمية ودولية وأممية ترأسها جهة واحدة (أمريكا) وصندوق نقد دولي واحد وبنك مركزي واحد وتتحكم بها معاهدات واتفاقيات ومواثيق واحدة ومجلس أمن واحد، ولنقل استعمار غربي إمبريالي واحد يعمل من خلال حكومة مركزية ينصاع لقوانينها ودساتيرها الوضعية ومواثيقها واتفاقياتها جميع الأنظمة الحاكمة العميلة للغرب وتسيطر من خلالها على صنع القرار في تلك البلاد.

إن الغرب يعمل جاهداً لفرض هذا النظام الجبري ليمنع قيام دولة الإسلام من جديد، وهذا ما يرعبهم فهم يعلمون أن للإسلام دولة وأنها الوحيدة القادرة على هدم نظامهم المهترئ، والذي فقدت البشرية بسببه عوامل نهضتها الفكرية ولم يعد لديها معنى للارتقاء أو للتمسك بالقيم الإنسانية السامية التي لن تتحقق إلا من خلال تطبيق الأحكام الشرعية الربانية الحكيمة والعادلة والعيش وفقاً للحياة الإسلامية المطمئنة التي تُكرم الإنسان وتحترم عقله لتعود للإنسانية كرامتها وليصبح القدوة للأجيال نماذج من الشخصيات القوية السوية المستقيمة التي تُبدع وتتقدم في كافة المجالات؛ الاقتصادية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والطبية... كما كانت في العصر الذهبي للخلافة الإسلامية حين ركعت البلاد الغربية وأذعنت لحكم الإسلام العادل الذي رعى شؤون الناس وأغناهم وأكرمهم وأعزهم بتطبيق الإسلام في كافة مناحي الحياة، ولم يكن تحصيل لقمة العيش بمشقة، ولم يكن هدف الإنسان في الحياة عدم السقوط في هاوية الفقر المدقع والعوز، ولم تنعدم الحاجيات الأساسية من المحاصيل كالقمح والسلع الضرورية كالأغذية والغاز والوقود والدواء التي تُباع بأسعار باهظة لا تُطاق، وعاش الجميع حياة سعيدة في كنف الدولة الإسلامية التي نشرت النور وقادت البشرية وسادتها على أساس لا إله إلا الله محمد رسول الله، فلم يتجرأ الأقزام على أصحاب المقامات العظيمة والرجال الذين كتبوا التاريخ بدمائهم الطاهرة.

إن دولة الخلافة الراشدة تحمل الدعوة الإسلامية للعالم، والحاكم يعامل فيها المحكومين - المسلم وغير المسلم - بالقوانين والدساتير الربانية، وأساس الحكم فيها هو العدل والتقوى والصدق والشفافية ومخافة الله عز وجل والسير على منهج رسول الله ﷺ. فمقياس الأعمال فيها هو الحلال والحرام وليس المنفعة والمصلحة المادية، مما يجعلها دولة رعاية ورحمة وهدى؛ دولة بدون حدود ولا سدود، يعيش فيها الإنسان والحيوان والطير والزرع بأمن وأمان. وأما مركزية دول الكفر فإنه نظام يحكم بالحديد والنار ويجلب الدمار والخراب للناس، وأما مركزية دولة الخلافة الراشدة فإنه نظام الحكم فيها بما أنزل الله وأنها دولة تحمل الرحمة والنور والاستقرار مادياً ومعنوياً للبشرية جمعاء، قال تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ] [سورة الأنبياء: 107].

إن العالم اليوم بحاجة لنظام أصيل وليس لنظام جديد. فمن لا يعرف أن للإسلام نظاماً متميزاً ينظم ويعالج مشاكل البشر وهو من عند الله تعالى وذلك نظام الحكم في الإسلام الذي يُطبق الإسلام في دولة الخلافة الراشدة القادمة، هي دولة واحدة تحكم الأمة الإسلامية بل وتحكم جميع البشر وترعى شؤونهم بالإسلام؛ وهي دولة عظيمة منيعة تاريخها مشرق وحاضرها جميل ومستقبلها باهر، نجحت من قبل وستنجح من جديد في الريادة؛ سياستها الخارجية نشر الإسلام ليعم نوره العالم ولتنهض البشرية به نهضة فكرية مستنيرة بالقيم الإسلامية السامية لتأخذ بيد البشر للجنة ولإرضاء الله رب العالمين، وهي الحقبة التي ستلي حقبة الحكم الجبري بإذن الله تعالى لتنقذ البشرية من براثن هذا النظام القذر الذي أشقى النساء والأطفال والرجال وأشقى الحيوانات وأشقى الكون وأشقى الأرض والزرع والسماء... جاء في مسند الإمام أحمد: عن حُذَيْفَةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَاضّاً فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ. ثم سكت».

ولمثل ذلك فليعمل العاملون؛ ليوم قريب، يوم سقوط هؤلاء الكافرين وأذنابهم من المنافقين والغلبة للمتقين. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [سورة النساء: 124].

الهوية الحضارية للأمة الإسلامية، ضمانة الرقي والنهوض والخيرية (1)

ثائر سلامة

يقول أحد كبار رموز التخطيط الاستراتيجيّ للولايات المتّحدة الأمريكية، المستشرق المعاصر«برنارد لويس»: «لقد كانت عادتنا الّتي تعوّدناها في العالم الغربيّ هي أنه كلّما اتّجه الشرقيّون إلينا ازداد تمسُّكنا بالغرب لنجعل أنفسنا مثالًا للفضيلة والتقدُّم. فإذا تشبّهوا بنا عددنا ذلك أمرًا حسنًا، وإذا لم يكونوا كذلك عددنا ذلك سوءًا وشرًّا؛ فالتقدّم هو في التشبّه بنا، أمّا إذا لم يقتدوا بنا فذلك هو التقهقر والاضمحلال!! إلاّ أنّ الأمر ليس كذلك بالضرورة، فعندما تصطدم حضارتان تسيطر إحداهما وتتحطّم الأخرى، قد ينبري المثاليّون والمفكّرون فيتحدّثون بطلاقة وسهولة عن تزاوج بين أحسن العناصر من الحضارتين، إلاّ أنّ النّتيجة العاديّة في هذا التلاقي هي تعايشٌ بين أسوأ العناصر من الاثنين» .

وقال يوجين روستو Eugene Rostow: «يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب؛ بل خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا هي جزء مكمل للعالم الغربي فلسفته وعقيدته ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام، وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها»3.

تتشكل الهوية الحضارية المميزة لأمة من الأمم، بامتلاكها رؤية معينة عن الحياة، تقوم على مجموعة من القيم الاجتماعيّة والمعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق والتقاليد والفلسفة، أي على عقيدة انبثق عنها تشريع يصوغ الحياة، يتمثل في طريقة للعيش، وينعكس على صورة قيم يرتضيها المجتمع، ومقاييس وقناعات تحكم بها الدولة، يُوثّقُ في إطار قانونيّ يَتَمَثَّلُ بدستورٍ وتشريعاتٍ تصون تلك القناعات والمقاييس والقيم وتحميها وتطبقها، حتى تتحول إلى تقاليدَ وعُرُفٍ مجتمعيةٍ راسخةٍ، مما يعطي تلك الأمة شخصيةً معينةً، وتجانسًا فكريًا سُلوكيًا قِيَمِيًّا يكفُل للإنسانِ السعادةَ والطمأنينةَ؛ وحيث إن سلوك الإنسان الذي سنحكم من خلاله بأنه إنسان راقٍ ناهضٌ، أو على النقيض: منحطٌ.

وكذلك الحكمُ على علاقاته المُجْتَمعيّة، أي على النظام الذي سيصوغ حياته فردًا وكائنًا مجتمعيًا، مرتهنٌ بسلامة ذلك التصور الشامل للوجود، ومبنيٌ عليه، أو منبثقٌ عنه انبثاقًا ينتج منهج سلوك، ونظام حياة تمثّل في طريقة في العيش، وتجلّى قيادة فكرية يخوض غمرات الحياة مُقْدمًا أو مُحْجمًا، وفقًا لما تقرره له من صواب وخطأ، من خير وشر، أو حق وباطل، فلنا أن ندرك خطورة وأهمية امتلاك التصور العقدي الصحيح، والنظام المنبثق عنه على حياة الإنسان والمجتمع والدولة! وأما من ارتضى أن يعيش الحياة سبهللة من غير ما مقاييس ولا مفاهيم ولا قناعات، أو بمقاييس وقناعات مختلطة، يكون خيرها خيرًا يومًا، وشرًا يومًا آخر، فليس يعنينا، ولا نرتضي أن نجعله مثالًا ننهض وفقًا له.

خصائص ومقومات الحضارة الإسلامية معجزة، فكيف استبدل بها المسلمون غيرها؟!

ولئن أنعمنا النظر في مقومات الحضارة الإسلامية وخصائصها التي ميزتها على غيرها من الحضارات، فإننا سنجد أنها تميزت برقيٍّ تَصَوُّرِها عن الكون والإنسان والحياة، ثم في تَمَثُّلِ هذا التصور في إطار منهجٍ عقديٍّ شاملٍ راقٍ كُلِّيٍّ غائيٍّ يفسرُ الكونَ والحياة، ويحدد علاقات الإنسان بالحقائق الكونية الكبرى4، وعلاقاتها هي بالإنسان، على وجه صحيح، ويوضح له غايته من الوجود، ويبينُ للإنسان موقعه ومسؤولياته ودوره في الحياة، رابطًا ذلك بما قبل الحياة الدنيا، وما بعدها.

ولقد صبّ الإسلام ذلك المنهج العقدي الشامل في قالب «ذاتيٍّ مستقلٍّ، وفق طبيعته الكلية، التي تخاطب الكينونة البشرية جملةً، بكل مقوماتها وطاقاتها، ولا تخاطب «الفكر البشري» وحده خطابًا باردًا مصبوبًا في قالب المنطق الذهني» ، فكان عقيدةً نابضةً بالحياة، لا فلسفة جافّةً باردةً، كان مفاهيم حيوية تحرك النفوس، وتبعث في أرجائها السكينة والطمأنينة والتأثر والتأثير، والانطلاق لحمل رسالته، والثقة المطلقة بالوصول للحقيقة المطلقة.

وزاوج الإسلام في الأهمية بين ذلك التصور العقدي، وبين النظام المتمثل في طريقة العيش، فسنّ الإسلامُ للإنسان مسؤولياتٍ وواجباتٍ وعلاقاتٍ مجتمعية، وفلسفةً متكاملةَ الأسسِ والمقوماتِ، منبثقةً من ذلك التصوُّرِ الاعتقاديِّ وتستندُ إليهِ، تتعلقُ بنفسهِ وأسْرَتِهِ ومجتمعه ودولته بل وبالبشرية جمعاء، تحقق العدل والإنصاف وتوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة والحق العام، ومتميزةً «بالدقة المتناهية في بناء الأحكام حتى لكأن الدارس الباحث في مسائل الفقه الإسلامي وآراء الفقهاء ونظرياتهم يشعر كأنما هو أمام ميزان حساس يوزن به الألماس، وتظهر به الفروق بين المتشابهات مهما دقت وغمضت» ،

ولقد وسعَ التشريعُ الإسلاميُّ واستوعبَ مشاكلَ الإنسانِ؛ فقد عالج الإسلامُ المشاكلَ علاجًا جذريًا متعلقًا بجنس الإنسان، لا علاجًا متعلقًا بزيد أو عبيد، وراعى في العلاج زاوية تعلق العلاج بالأفعال، وأنزل الأحكام على الوقائع، وتميّز التشريع الإسلامي «بالغنى بالنظريات القانونية في تنظيم الحقوق والالتزامات ومصالح المجتمع بصورة شملت كل شُعَبِ القانون المعروفة إلى اليوم، مبتدئة من علاقة الإنسان بأسرته من أحكام الزواج إلى الميراث وما بينهما، وتنتهي بأحكام القانون الدولي المنظم لعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الأمم والدول سلمًا وحربًا. كل ذلك نظّمه النظام القانوني في الشريعة الإسلامية بأعدل القواعد، وأحكم الأحكام، وأسمى المبادئ وأخلدها وأكثرها رعايةً للمُثُلِ الإنسانيةِ العليا، وتطعيمًا للعنصر القانوني بالعنصر الخلقي.» كما وتميّز التشريع الإسلامي بنصب مجموعة من القيم الرفيعة، ومكارم الأخلاق ، والمقاصد التشريعية، وراعت ذلك في حال التشريع والتطبيق مما يفضي للدمج بين القوانين والتشريعات وبين غاياتها، فيلمس أثرها في المجتمع نظامًا متجانسًا متكاملًا فعّالًا، يأخذ بعضه بركاب بعض، ويجد المرء والمجتمع وازعًا من التقوى والقيم والأخلاق حين التطبيق، فيفضي للسعادة والاستقرار، وهذا كله مما لم يدرك الشارعون البشر شيئًا منه ولا خطر لهم ببال.

وحرص الإسلام كل الحرص أن يتمثل هذا النظام وهذا التصور العقدي على صورة عُرفٍ مجتمعية، وأضحى الخروج على القيم والأخلاق والمقاييس والمفاهيم والقناعات التي وضعها الشارع جريمة يعالجها الشارع على مستويات عدة تتناسب مع حجمها، فمن مسؤوليات مجتمعية تتمثل في النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاسبة والتغيير إلى الأطر على الحق أطرًا، ومنع مجالسة فاعل المنكر، إلى رفع السيف واستعمال القوة لتغيير المنكر، إلى مسؤوليات الدولة من العقوبات، إلى غير ذلك من الأطر التي تحافظ على سواد مجموعة القيم والمقاييس والقناعات المنبثقة عن العقيدة والتي تشكل الإطار الناظم للشريعة وأحكامها، والتي توجد نمطًا خاصًا من العيش، ونظامًا يصلح به الإنسان ويسعد به، ومنظومة من العُرَفِ التي يعتبر نقيضها منكرًا محارَبًا منبوذًا.

يقول القاضي د. وفيق زين العابدين: «**التشريع الإسلامي يحمي القيم الأخلاقية والإنسانية بنصوص أكثر فعالية من التشريعات الوضعية**: فليس هناك دائرة منفصلة للتشريع عن دائرة الأخلاق، وهذه إحدى سمات التشريع الإسلامي فحسب؛ إذ توجّه العقوبات في الشريعة الإسلامية قبل كل ما يمس الأخلاق الفاضلة دون أن يتوقف ذلك على رضا المجني عليه أو تخلُّفِ ضررٍ ما عن الجريمة؛ لأن غرض حماية الأخلاق يعلو على غرض حماية المجني عليه في حد ذاته، باعتبار أن الغرض الأول يتعلق بالمصالح المشتركة والنظام العام للمجتمع، والتراضي بين الجاني والمجني عليه لا يجعل الفاسد صالحًا ولا يُحل ما حرم الله؛ لذا فالشريعة تعاقب على شرب الخمر والردة والفُحش والزنا والفجور والشذوذ بغض النظر عن رضا طرفي الجريمة، ولا سلطان للحاكم في العفو عن هذه الجرائم؛ لأن التساهل في شأنها يؤدي إلى تحلل الأخلاق، وفساد المجتمع واختلال أمنه ونظامه.»

مع الحديث الشريف

بماذا نرد على حوض الرسول صلى الله عليه وسلم

جاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني بتصرف في "باب في الحوض وقول الله تعالى "إنا أعطيناك الكوثر":

وحدثني عمرو بن علي حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن المغيرة قال: سمعت أبا وائل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا فرطكم على الحوض، وليرفعُنّ معي رجال منكم ثم ليُختلجُنّ دوني فأقول: يا رب أصحابي، فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك".

أيها الأحبة الكرام:

"أنا فرطكم على الحوض" المقصود بالفرط بفتح الفاء والراء: أي الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها، يقال فرطت القوم إذا تقدمتهم لترداد لهم الماء وتهيء لهم. "يختلجون": أي يجذبون ويسحبون.

أيها المسلمون:

إنه لموقف عصيب رهيب يقف الرسول صلى الله عليه وسلم فيه على الحوض، فيسقي أناسا من كفه الشريف وتمنع الملائكة عنه أناسا آخرين، ترى ما أسباب ورود الحوض وما أسباب المنع؟

إن من أسباب ورود الحوض الصبر على جور الحكام وظلمهم، بل والعمل على قلعهم، وتغيير الواقع الذي امتلأ بالمنكرات بسببهم، فقد بين ذلك عليه الصلاة والسلام في موضع آخر حيث قال للأنصار: "فإنكم سترون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض"، فالصبر هنا لا يعني القبول أو الرضى بالواقع؛ بل الصبر أثناء العمل على ما يلقاه المسلم من صدّ وتعذيب وقتل، فهنيئا لنا بنبينا الكريم عليه الصلاة والسلام أن كان فرطنا على الحوض، وهنيئا لمن يعمل ويصبر ليكون معه على الحوض. وعدم الصبر على الحكام أو السير معهم والقبول بهم وعدم العمل لتغييرهم من أسباب عدم ورود الحوض. بهذا يمكن لكل مسلم أن يختار ورود الحوض أو المنع عنه.

اللهمّ عاجلنا بخلافة على منهاج النبوة تلم فيها شعث المسلمين، ترفع عنهم ما هم فيه من البلاء، اللهمّ أنر الأرض بنور وجهك الكريم. اللهمّ آمين.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG